جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

دور نظام الرقابة الداخلية في كشف المخاطر الائتمانية في البنوك"دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي BEA وكالة عين تموشنت و بني صاف"

من إعداد الطالبتين :

✓ بلوفة بدرة

✓ بن عزيزة حليمة

تحت إشراف:

أ.د. بوزيان الرحماني هاجر

أعضاء لجنة المناقشة

د. حولية يـــحي	جامعة عين تموشنت-بلحاج بوشعيب	رئيسا
أ.د. بوزيان الرحماني هاجر	جامعة عين تموشنت-بلحاج بوشعيب	مشرفا
د. مهداوي هند	جامعة عين تموشنت-بلحاج بوشعيب	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعرفـــــان

قال الله تعالى في تنزيله الحكيم "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

الحمد لله الذي بعزته و جلاله تتم الصالحات ، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك ، الحمد لله رب العالمين ، حمدا لشكره أداء و لحقه قضاء ، و لحبه رجاء و لفضله نماء و لثوابه عطاء، و بتوفيقه تتحقق المقاصد و الغايات،

نحمده سبحانه وتعالى

ونشكره على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع ، و نسأله عز وجل أن يجعله خاصا لوجهه الكريم، و أن يوفقنا إلى ما فيه الخير و الصلاح، و ما يحبه و يرضيه في الدنيا و الأخرة .

و يطيب أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذة المشرفة " بوزيان رحماني"

التي تفضلت علينا بإرشاداتها القيمة و توجيهاتها السديدة و نصائحها القيمة التي ساهمت في هذا العمل المتواضع.

و نخص بالشكر و التقدير و الإحترام و كل ما تحمله الكلمة من معنى للأستاذ " حولية يحى"

الذي كان بمثابة الأب الروحي لنا و الذي ألمنا بجميع النصائح و المعلومات و لم يبخل علينا حتى بكلمة و كان نعم الأستاذ و مرافق لنا على طوال مسارنا الدراسي و خاصة في في سنة التخرج هذه نسأل الله أن يجعله ذو شأن عظيم أينما حل و كان بارك الله فيك و بارك في عملك .

نتقدم بعميق الشكر و الامتنان لكل شخص قدم لنا اليد العون سواء بكلمة أو بأي شكل من الأشكال والتي كانت لها أثرا كبيرا في انجاز هذا العمل

كما أخص بالشكر إلى سادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

نتقدم بالشكر إلى كل أفراد عائلتي الكريمة لما وفرته لي من راحة حتى أكمل هذا العمل و أخص بالذكر والديا الكرام.

إلى كل هؤلاء بارك الله لكم و جعلها في ميزان حسناتكم " أمـــين"

إهداء " بدرة"

بســـــــــــــــــم الله الرحمـــــــــــــــن الرحـــــيـــــم

بعد كل هذه السنوات التي مضت وعناء طويل ومشقة ها أنا بفضل الله تعالى أولا وبفضل والديَ ثانيا أصل إلى نهاية المسار الدراسي الذي كنت أحلم به لسنوات عديدة ليكون ثمرة جهود وتعب سنين ، وبهذه المناسبة أود أن أهدي هذا العمل المتواضع لأغلى ما أملك في الدنيا والديَ الكرام الأب "بلوفة" والأم "جميلة" ، وأخص بالذكر إخوتي الأعزاء " ليلى" وزوجها "عمر" وأخي قرة عيني "محمد" وأخواتي "إكرام" و"شيماء"

بدون أن أنسى فرحة البيت "ندى فاطمة" و" عبد الصمد جواد" ، كما أشكر زميلتي في العمل "حليمة" التي ساندتني طوال فترة البحث كما أشكر جميع الأساتذة خاصة أستاذ " حولية يحي".

مع محبتي لكم شكراً

إهداء " حليمة"

، أمي و أبي أعلم أنها كانت مدة طويلة من جهد وسهر تعب واجته

وكل لحظة كانت من أجلي أعلم أن مهما اجتهدت لرد

صنعكما فلن أقدر على رده

أنا ها هنا بفضلكما أتمنى بصدق أن تقبلا عملي المتواضع

كما أهدي عملي متواضع هذا لأختي المزعجتين ناريمان و أنفال

ولكل أصدقائي وشريكتي في هذا العمل بدرة

ولكل الأساتذة مع فائق احترامي للجميع

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول:	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الداخلية و المخاطر الائتمانية	03
المطلب الأول: ماهية الرقابة الداخلية	03
المطلب الثاني: ماهية المخاطر الائتمانية	09
المطلب الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالمخاطر الائتمانية	12
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	16
المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية	16

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الاجنبية	22
المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة	25
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لبنك الجزائر الخارجي BEA	
تمهيد	30
المبحث الأول:عموميات حول لبنك الجزائر الخارجي -BEA–	31
المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي BEA	31
المطلب الثاني: لمحة لبنك الجزائر الخارجيBEA بعين تموشنت	35
المطلب الثالث: هيكل ومهام كل مصلحة متواجدة في البنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت	38
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية بنك الجزائر الخارجي BEA لوكالة عين تموشنت	40
المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	40
المطلب الثاني: دراسة بيانات الاستبيان وثباته	42
المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة	46

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات الإحصائية	54
خلاصة	58
الخاتمة العامة	60
قائمة المراجع	65
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	درجات سلم ليكارث الخماسي	43
(02-02)	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحورالأول " الرقابة الداخلية "	44
(03-02)	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحورالثاني "المخاطرالائتمانية "	44
(04-02)	ثبات الاستبيان	45
(05-02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	46
(06-02)	توزيع العينة حسب العمر	47
(07-02)	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	48
(08-02)	توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة	50
(09-02)	توزيع درجات الاستجابة حسب سلم ليكارث	51
(10-02)	تحليل عبارات المحورالأول " الرقابة الداخلية "	52
(11-02)	تحليل عبارات المحورالثاني"المخاطرالائتمانية "	54-53
(12-02)	نتائج معامل الارتباط و اختبارفيشرللمعنوية الكلية لنموذج الانحدار	56

	للفرضية	
(13-02)	**نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لدور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية**	**57**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-02)	الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري BEA	38
(02-02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	46
(03-02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	47
(04-02)	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	49
(05-02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	50

المقدمة

تعتبر المخاطر المحيطة بالعمليات المصرفية جزء لا يتجزء من النظام اقتصاد السوق الذي تعمل به معضم بنوك العالم، لذلك فإن الخطر عنصر طبيعي متعارف عليه في البيئة المصرفية حيث يلازمها مهما كانت طبيعتها ونوعها وحجمها ومدى كفاءتها، وتعد التطورات المتسارعة والتنافس الشديد وتحديات العولمة مؤثرة لتفاقم وتوسع حيز الخطر.

تعد العمليات الائتمانية من العمليات الأساسية التي تعتمدها كل المصاريف حول العالم حيث يساعد الائتمان في استحداث قدر واسع من المداخيل والإرادات، وكذا استقطاب جمهور من العملاء، مع أن العمليات الائتمانية توفر كما هائلا من الامتيازات لا أنها لا تخلو من الخطر كغيرها من العمليات الائتمانية، وعليه يمكن لهذه الأخيرة أن تولد مخاطر ائتمانية وهي واحدة من أخطر المخاطر التي تواجهها البنوك في وقتنا الحالي.

تعتمد البنوك عادة نظاما رقابيا داخليا لمواجهة المخاطر الائتمانية وغيرها من المخاطر حيث يطرح تحدي فعالية نظام الرقابة الداخلية للحد وحصر هذه المخاطر، لكن أمر الأكثر تحديا وتعقيدا هو مدى فعالية نظام الرقابي الداخلي من حيث الاستفاقة والتفطن للخطر حيث أن الإجراءات الجيدة للتعامل مع أي خطر لحصره وحد منه لا تغطي إخفاقات التفطن واكتشاف المسبق للخطر ، للإجابة على التساؤلا ت المطروحة والوصول إلى النتائج المرغوبة تم صياغة الإشكالية التالية:

- ✓ ما مساهمة نظام الرقابة الداخلية في كشف عن المخاطر الائتمانية؟

تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة منوعة من التساؤلات الفرعية نطرحها كالتالي:

1)ما هو نظام الرقابة الداخلية وما هي أنواعه؟
2)هل يوجد مكونات ومقومات لنظام الرقابة الداخلية؟
3) هل لنظام الرقابة الداخلية دور في التعرف على مخاطر القروض؟
4)هل يوجد إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك؟
5)هل يوجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمخاطر الائتمانية؟

وكمحاولة للإجابة على هذه التساؤلات و**الفرضيات** التالية والتي سوف يتم تدعيمها أو رفضها:

1)نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من إجراءات مدروسة وضعت لتقييد وكبح المخاطر الناجمة عن العمليات المصرفية المختلفة في البنوك، أما أنواع نظام الرقابي الداخلي فهي محاسبية،إدارية.

2)نعم يوجد لدى نظام الرقابة الداخلية مكونات ومقومات عديدة بحيث هاتين الأخيرتين هما من تحدد نطاق خدمة النظام وتركيباته، والركائز والنقط التي يبنى عليها لمواجهة الخطر.

3) نعم هناك دور كبير لنظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض.

4)نعم يوجد إدارة المخاطر الائتمانية فهي ما يعول عليه نظام الرقابة الداخلية في التقصي والتحكم بالمخاطر الائتمانية.

5)نعم يوجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمخاطر الائتمانية.

أسباب ودو افع اختيار الموضوع:

-رغبة شخصية في معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف عن المخاطر الائتمانية في البنوك.

-إبراز أهمية الموضوع خاصة للموظفين بالبنوك.

-أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك و دورها في الكشف عن المخاطر الائتمانية.

-محاولة تطبيق دراسة نظرية لموضوع خاصة في بنك الجزائر الخارجي.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا لجملة من الأهداف نوضحها في التالي :

-التعريف بنظام الرقابة الداخلية وكل أنواعه ومكوناته ومقوماته.

-التعريف بالمخاطر الائتمانية وأنواعها والإدارة المكلفة بضبطها.

-توضيح العلاقة التي تجمع بين نظام الرقابة الداخلية والمخاطر الائتمانية.

-الاطلاع على المواضيع التي سبقتنا في دراسة الموضوع.

- إبراز أهمية الموضوع الذي درسناه في وسط الشاغل به.

المناهج المتبعة في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه مجموعة متنوعة من المناهج لغرض دراسة جوانب الموضوع بالكيفية الصحيحة وباستعمال الأسلوب والمنهج الصحيح لكل جانب، ومن هذه المناهج التي درسنها نجد:

1 - المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق مع طبيعة الموضوع، حيث يحاول وصف نظام الرقابة الداخلية و المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية والرجوع الى الكتب و المقالات و الدراسات والرسائل الجامعية لوضع إطار نظري للموضوع.

2 - كما اعتمدنا على منهج دراسة حال، وذلم محاولة لتطبيق الموضوع على عينة من وكالة البنكية (بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة عين تموشنت) من خلال الاستبانة التي كانت موجهة للموظفين بالبنك و هذا للوصول لنتائج الدراسة.

صعوبات الدراسة:

مجمل الصعوبات التي واجهتها في الدراسة:

- ضعف تذبذب الانترنت
- عدم قدرة الموظفين على فهم دلالة بعض عبارات الاستبيان
- ضياع الاستمارات وتلفها

هيكل الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على فصلين أساسيين هما:

فصل الأول: يتضمن هذا الفصل الجانب النظري لدراستنا حيث قمنا بدراسة الإطار مفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية و المخاطر الائتمانية، وإبراز علاقة بينهما كما تطرقنا للدراسات سابقة بمختلف اللغات ووضحنا فرق بين دراستنا وتلك الدراسات.

الفصل الثاني: يتضمن هذا الفصل الجانب النظري للدراسة حيت قمنا بدراسة نظام الرقابة الداخلية الذي يستخدمه بنك الجزائر الخارجي BEA، وكيفية تعامله مع المخاطر الائتمانية التي يواجهها.

الفصل الأول:

دراسة نظرية

لنظام الرقابة

الداخلية

و المخاطر الائتمانية

تمهيد:

يعلمنا تاريخ الأزمات المالية مدى تأثير تحول أبسط العمليات المصرفية إلى خطر عالي الخطورة، إن قدرة اقتصادنا الحالي على مجابهة هذه المخاطر لا يأتي نتيجة الصدفة بل عن مجموعة الآليات أجراها باحثون معتمدون من كل بقاع العالم ومن هذه الآليات نظام الرقابة الداخلية المعتمد لدى المصاريف حيث يقوم هذا الأخير بتوفير للبنك كل السبل والوسائل لضمان السير الحسن لجميع العمليات البنكية، فلائتمان المصرفي هو واحد من العمليات المصرفية الأساسية، والتي يمكن أن تولد لنا مخاطر ائتمانية لهذا يسعى نظام الرقابة الداخلية كبحها وتقييدها.

و من هذا المنطلق قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول الجانب النظري لنظام الرقابة الداخلية تعريف،أنواع،مقومات،ومكوناتها، أما المبحث الثاني خصصناه للمخاطر الائتمانية فتطرقنا إلى تعريف المخاطر الائتمانية،أنواع، وكيفية إدارتها، و أخيرا تكلمنا في المبحث الثالث عن العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية و المخاطر الائتمانية ودروها في الحد منها.

المبحث الأول : الإطار مفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية والمخاطر الائتمانية.

الحداثة التي تجبر البنوك لركوب موجات الخطر من أجل جدب واستقطاب العملاء ونيل سمعة جيدة وقابلية على التنافس بشدة تفرض على البنوك بناء نظام رقابي فعال لمواجهة مختلف المخاطر المرتقبة، ومن ضمن هذه المخاطر "المخاطر الائتمانية" التي تحتاج لدراسات ومتابعة وعليه تسعى مصارف تقيدها بإجراءات مختلفة يوفرها نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول :ماهية نظام الرقابة الداخلية

في حياة أي مؤسسة اقتصادية لا يمكن الاستغناء عن خدمات نظام الرقابي الداخلي مهما كان حجمها وقطاعها، وقوتها حيث يشغل النظام موقعا هاما فيها لدرجة تعد قوته من قوة مؤسسة وهشاشته من مظاهر ضعف منظومة مؤسسة.

- **الفرع الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية**

أولا: تعريف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسيين (بهاز، عجيلة، و مصطفى، 2019، صفحة 29)

"هو مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من اجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية والإبقاء الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاط المؤسسة"

ثانيا: تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيينAICPA

"نظام مكون من الخطة التنظيمية والطرق واإاجراءات المتبعة داخل المؤسسة بهدف حماية أصولها، ومراقبة دقة المعلومات المحاسبية، وزيادة الكفاءة، والتأكد من تطبيق الموظفين للتعليمات والقوانين الصادرة من الإدارة."

ثالثا: تعريف هيئة الدولية للتدقيق

"نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق و إإجخجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم أأخهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم و الفعال للأعمال، هذه أأهداف تشمل احترام السياسة إإلدارية، حماية أأضصول، اكتشاف الغش وأأ خطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات مصداقية."

رابعا: تعريف لجنة COSO (دحو، 2018، الصفحات 51 - 52)

"عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة وأألفراد آأدخرين في المؤسسة والتي يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها.

خامسا: (بهاز، عجيلة، و مصطفى، 2019، صفحة 29)

"يمكن القول بأن نظام الرقابة الداخلية هو عبارة نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية ، واستخدام السياسات والطرق والإجراءات التي تهدف إلى التحكم في المؤسسة من خلال حماية أصول المؤسسة ، وضمان صحة و دقة البيانات المحاسبية و أي عملية تحقق تؤدي إلى تحقيق الثقة في المؤسسة.

من خلال التعاريف التي لم تذكر و التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يتضح بأن هذا الأخير يعتمد على الوسائل الآتية بغية تحقيق أهدافه:

-الخطة التنظيمية
-الطرق والإجراءات
-المقاييس المختلفة (صديقي، 2003، صفحة 02)

- **<u>الفرع الثاني:أنواع نظام الرقابة الداخلية</u>**

يحتوي نظام الرقابة الداخلية على ثلاث عناصر أساسين ويتضح كالتالي:

أولا: الرقابة المحاسبية

وهي عبارة عن خطة تنظيمية و كل الطرق والوسائل والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات وضمان صحة التقارير والقوائم المالية التي تتم مراجعتها وتتحقق هذه الرقابة عن طريق وجود خطط تحدد عناصر النشاط ، وكيفية القيام به تتطلب تحديد السياسات واللوائح التي يتم بواسطتها تنفيذ العمليات والتصرفات المالية وتحديد إطار السلطة والمسئولية بصورة واضحة تضمن عدم التداخل في الاختصاصات و تضمن تعاون جميع المستويات في فروع النشاطات الداخلية لتحقيق الأهداف المخططة المرغوب فيها، وبفضل هذه الأساليب الرقابية يتم توضيح السلطة والمسؤولية المخولة لكل شخص وهذا ما يساهم في تحقيق الرقابة المحاسبية بكفاءة وفعالية. (بهاز، عجيلة، و مصطفى، 2019، الصفحات 29 - 30)

ثانيا: الرقابة الإدارية :

هي عبارة عن مجموعة الأساليب والإجراءات وخطة تنظيم التي تستهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة . وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة.

ويتم تحقيق الرقابة الإدارية من خلال الوسائل والإجراءات المتعلقة بالتخطيط متابعة تنفيذ الخطط بشكل مستمر. وبتوفر نظام رقابة إدارية في المؤسسة معد بطريقة سليمة علمية تستطيع كافة المستويات المسئولة من متابعة نشاط المراكز التابعة لها، والتحقق من مدى التزام كل منهم بالمخطط لهم مقدما والمحدد في الموازنات التخطيطية بالمسئوليات . (بهاز، عجيلة، و مصطفى، 2019، صفحة 30)

ثالثا: ضبط الداخلي

يعرف هذا العنصر بثلاث مسميات شائعة هم ضبط الداخلي ، الرقابة الاستثنائية والرقابة الذاتية.

تعريف ضبط الداخلي: "يستخدم لوصف ذلك القدر من المعلومات التي تقدم للإدارة ولتراجع فيه فقط الانحرافات المهمة عن المخططات الموضوعة كأساس لاتخاذ الإجراءات التصحيحية

والغرض من ذلك هو التقليل من كمية التفاصيل الواردة في التقارير الإدارية للحد الذي يمكن بشأنه اتخاذ الإجراءات." (خاوي و عريوة، 2019، صفحة 191)

كما يعرف أيضا بأنه (فروانة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزة والبنك الإسلامي الفلسطني، 2019، صفحة 166)

"يشتمل الخطة التنظيمية و جميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من أي اختلاس أو التلاعب أو سوء استخدام و يعتمد ضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه إلى ما يلي:

-تقسيم العمل
-المراقبة الذاتية: حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العمل
-استخدام وسائل الخدمة المزدوجة
-التأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم العهدة.

- **الفرع الثالث: مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية**

أولا:مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية وفق تقرير COSO من خمس مكونات أساسية تتمثل في التالي:

1 - البيئة الرقابية: وتتضمن الالتزام بالنزاهة والأخلاقيات والإشراف على الرقابة الداخلية من قبل مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، وضع هياكل وسلطات ومسؤوليات لتحقيق أهداف الإدارة التي يشرف عليها المجلس، والالتزام بجدب وتطوير والاحتفاظ بالأفراد الكفء، ومساءلة الأفراد حول مسؤولياتهم عن الرقابة الداخلية في السعي لتحقيق الأهداف . (سعيدي و جدي، 2016، صفحة 94)

2 - تقدير المخاطر : وتحتوي تحديد الأهداف بشكل واضح بما فيه الكفاية لتحديد وتقييم المخاطر، وتحديد وتحليل المخاطر لتحديد كيفية إدارتها، واعتبار إمكانية وجود غش أو احتيال وتحديد وتقييم التغييرات التي يمكن أن تؤثر على نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير . (سعيدي و جدي، 2016، صفحة 95)

3-أنشطة الرقابة : تعرف الأنشطة الرقابية على أنها : مجموعة السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ توجيهات إدارة الشركة للوصول إلى أهدافها المخططة، والتي تحدث في جميع المستويات الوظيفية في الشركة .(سعيدي و جدي، 2016، صفحة 95)

4-المعلومات والاتصال : يتعلق بالتأكيد بأن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز واجباتهم ومسؤولياتهم بفاعلية وتحملها، وتشمل هذه الناحية وجود نظام اتصال فعال داخل المنظمة وخارجها وكذلك التعامل مع البيانات الداخلية، وتلك المتعلقة بالأحداث والأنشطة والظروف الخارجية (سعيدي و جدي، 2016، صفحة 95).

5-المتابعة والإشراف : تتعلق عملية المراقبة بمراقبة أنشطة الشركة وبصورة دورية ومستمرة بهدف تقييم نوعية الرقابة الداخلية، وتشمل عملية المراقبة الفحص المستمر لجودة نظام الرقابة من قبل الإدارة للتعرف على مدى مطابقة نتائج الأعمال بالأهداف التي تم تحديدها ولاتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة، إلى جانب إجراء التعديلات اللازمة للتعبيرات التي يمكن أن تحدث . (سعيدي و جدي، 2016، صفحة 95)

ثانيا: مقومات نظام الرقابة الداخلية

هناك مجموعة من الركائز لنظام الرقابة الداخلية، بحيث أن نظام الرقابة الداخلية السليم والمتين والمصمم بشكل جيد لابد أن تتواجد وتتوافر فيه كافة هذه المقومات والركائز لكي يؤدي وظائفه على أكمل وجه، وقد ذكر أحد الكتاب (أن مقومات نظام الرقابة الداخلية تتضمن التالي:

1.هيكل تنظيم إداري التحقيق فاعلية الرقابة الداخلية يجب أن يتسم الهيكل التنظيم الإداري في المنشأة بما يلي:

أ - أن يمثل هذا الهيكل الخطط التنظيمية لتحقيق أهداف المنشأة .(فروانة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، 2017، صفحة 78)

ب - ضرورة الترابط والتنسيق بين الأهداف الرئيسية والفرعية.

ت - وضوح خطوط السلطة والمسؤولية.

ث - مرونة وبساطة الخطط الموضوعة مع الثبات النسبي.

2.نظام محاسبي سليم التحقيق فاعلية الرقابة الداخلية، يجب أن يتسم النظام المحاسبي بما يلي:

أ - أن يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم ومبادئ تتسم بالوضوح والثبات وعدم الجمود لتحكم عملية التوجيه المحاسبي.

ب - يتضمن النظام المحاسبي طرق وأساليب وإجراءات فنية للتحقق من جدية العمليات المحاسبية والتأكد من دقتها سلامة التبويب لها.

ج - أن يشمل النظام الحاسبي على مجموعة مستندية - داخلية وخارجية - محددة.

د - قيد العمليات المحاسبية أولا بأول، و يتطلب ذلك مجموعة دفترية مناسبة لحجم المنشأة

هـ - إتباع مبدأ تقييم العمل.

و - يجب أن يعتمد النظام على مجموعة مناسبة من التقارير و القوائم المالية" التاريخية والجارية والمستقبلية"

ز - يجب أن يتمشى النظام الحاسبي مع الهيكل التنظيمي للمنشأة، فهو إجراء وتحقيق محاسبة المسؤولية. (فروانة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، 2017، صفحة 79)

3.الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات يجب مراعاة تقييم الواجبات بين الدو ائر، بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية من أولها لآخرها . (فروانة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، 2017، صفحة 79)

4.اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة : وما يتضمن ذلك من وصف دقيق لوظائف المشروع، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يتضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف في المكان المناسب . (فروانة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، 2017، صفحة 79)

5. رقابة الأداء في إدارات المشروع ومراحله وذلك لتحقيق كفاية عالية فيه: ومما يجب لاحظته ضرورة الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة وإذا ما وجد أي انحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه .وتتم أداء الرقابة إما بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة. (فروانة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، 2017، صفحة 79)

6. استخدام كافة الوسائل الآلية : ويتم ذلك بطريقة تكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والمالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والمحافظة على أصول المشروع من أي تلاعب أو اختلاس. (فروانة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، 2017، صفحة 80)

المطلب الثاني: ماهية المخاطر الائتمانية

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه ، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنو ك. (مفتاح و معارفي، 2007، صفحة 02)

- **الفرع الأول: تعريف المخاطر الائتمانية**

التعريف الأول (قبايلي، 2014، صفحة 155): ويعرف كل من لطيف زيود وماهر أمين ومنير المهندس (2006) مخاطر الائتمان "هي مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ ،مقرض أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد."

التعريف الثاني: ويعرف إبراهيم كرا سنة (2006) مخاطر الائتمان بأنها "المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب." (قبايلي، 2014، صفحة 156)

التعريف الثالث (عروسي قرين و بوقرة، صفحة 299)**:** "هي احتمالية إخفاق عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها ، أي هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد."

التعريف الرابع: "مخاطر الائتمان هي مخاطر تخلف المقترض عن السداد، كما أنه بأحد أسماء وأشكال مختلفة: مخاطر الطرف المقابل في المعاملات في الأسواق المالية والبنوك، ومخاطر الإفلاس ." (عروسي قرين و بوقرة، صفحة 299)

التعريف الخامس: "مخاطر الائتمان تعني عدم تسديد الدين بأكمله أو الجزء منه أو الفائدة المستحقة عليه في التاريخ المحدد لذلك.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة مباشرة بعملية سداد المستحقات في التواريخ المحددة لها." (عروسي قرين و بوقرة، صفحة 299)

- **الفرع الثاني: أنواع المخاطرالائتمانية**

تأخذ أنواع المخاطر الائتمانية عدة صور ومنها ما يلي:

أ - المخاطر المتعلقة بالزبون: إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للزبون ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان. (عروسي قرين و بوقرة، صفحة 299)

ب - المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع. (عروسي قرين و بوقرة، صفحة 300)

ت - المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها. (عروسي قرين و بوقرة، صفحة 300)

ث - المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا وتنخفض في ظل ظروف الرواج والازدهار كما أن الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر . (عروسي قرين و بوقرة، صفحة 300)

ج - المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف: وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الائتمان الممنوح والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه . (عروسي قرين و بوقرة، صفحة 300)

ح -المخاطر المتصلة بالغير: وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الائتمان والبنك مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية (عروسي قرين و بوقرة، صفحة 300).

- **الفرع الثالث: إدارة مخاطرالائتمانية**

قبل تطرقنا للخوض في الحديث عن إدارة المخاطر الائتمانية الجدير بالذكر أن نعرف أولا وقبل كل شيء إدارة المخاطر.

أولا: تعريف إدارة المخاطر:

إنها " عملية نظامية (منتظمة) لتحديد وتقييم الخسائر المادية الناتجة عن تحقق الأخطار التي تصيب الأفراد المنشآت واختيار وتنفيذ أنسب الوسائل لمواجهة هذه الخسائر". (أبو بكر و السيفو، 2016، صفحة 49)

ثانيا: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية:

التعريف الأول : "إدارة المخاطر الائتمانية هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنوك" (لعروسي قرين، 2017، صفحة 50)

التعريف الثاني: "إدارة مخاطر الائتمان هي الإدارة التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال التخلف عن سداد القروض، والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة وتلبية المتطلبات التنظيمية " (لعروسي قرين، 2017، صفحة 50)

_ إذن فإن إدارة المخاطر الائتمانية هي الإجراءات المعتمدة التي تقوم بتأطير الخطر الائتماني والحد منه.

ثالثا: مبادئ إدارة المخاطرالائتمانية

لإدارة المخاطر مجموعة من المبادئ نذكر منها :

-يتعين أن يولي البنك اهتماما كبيرا لمخاطر الائتمان وتتميز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية وبالحكمة والحذر.

-يتعين أن يؤكد دليل الائتمان على حسن تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك في العمليات اليومية في هذا المجال.

-منع حدوث خسائر من مخاطر الائتمان وإنما يتعين أن تكون من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من مسؤولي البنك.

-يتأكد البنك دائما لإدارة المخاطر من توفر المصادر الفنية والبشرية المناسبة لتحقيق الهدف.

-التأكد من أن صحة إجراءات الموافقات الائتمانية والدفعات والمستندات الائتمانية يتم مراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر.

-تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، ويجب أن تكون هذه الطرق والأدوات متناسبة مع حجم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها وحجم المخاطر للبنك وتتقيد كافة مخاطر الائتمان بحدود مناسبة لكل منها وتتم مراقبتها دوريا.

-يتعين أن تتم معالجة القروض الصعبة على أساس اعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الائتمان المختلفة في هذا المجال..

-يجب على البنوك أن تحتوي على مكان موثوق لتصنيف القروض على أساس مخاطر الائتمان.

-ينبغي السياسات البنك التحقق بشكل مناسب من صحة نماذج تقييم مخاطر الائتمان الداخلي.

(لعروسي قرين، 2017، الصفحات 50 - 51)

المطلب الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالمخاطرالائتمانية

الفرع الاول: دورالرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المحيطة بالقرارالائتماني

تعتبر صناعة قرارا ائتمانيا خال من المخاطر ليس بالأمر السهل لأنه يمثل سلسلة من الحلقات المترابطة بعضها البعض، والتي لا يجب إغفال إحداها لأنها تؤثر على ما بعدها. فلهذا تبذل البنوك دائما جهودا لتشديد الرقابة على كل هذه الحلقات قبل وبعد صياغة القرار الائتماني بهدف الحد من المخاطر المحيطة بهذا الأخير وذلك عن طريق دعم أنظمة العمل لديها ومراقبتها والتى تستهدف التحقق من سلامة الدراسات الائتمانية ومتابعة الائتمان الممنوح والحصول على الضمانات الكافية والتأمين عليها. (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 353)

وفيما يلي يتبين لنا دورها:

1الرقابة الداخلية في مرحلة ما قبل اتخاذ القرارالائتماني : فهذا النوع من الرقابة تعتبر بمثابة رقابة وقائية، وفي هذا المجال تضع الإدارة مجموعة من السياسات والإجراءات وقواعد الواجب إتباعها عند منح الائتمان وتتأكد من تطبيقها قبل صرف مبلغ الائتمان للعميل وفي حالة عدم تطبيقها يتم وقف منح الائتمان وإلغاء العملية الائتمانية أو إعادة الدراسة الائتمانية من جديد فهي مرحلة تمهيدية تتضمن فيها الرقابة على بعض هذه الإجراءات وهي كالتالي : (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 353)

-**التسويق والأداء التسويقي المصرفي لخدمات البنك:** إن علاقة الرقابة الداخلية والأداء التسويقي علاقة متكاملة بحيث إن الأداء التسويقي أكثر احتياجا للمراقبة المستمرة والفورية على نشاط آخر داخل البنك. (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 353)

-**فحص الضمانات:** فالضمانات تعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز المقترض عن السداد، حيث تتمثل هذه الضمانات غالبا في أصول يتم رهنها لصالح البنك لكي يتم استخدامها بالبيع لسداد رصيد الدين إذا ما أخل المدين بالتزاماته بسداد دينه، وعلى ذلك فإنه يتعين قبل منح الائتمان مراقبة فحص الضمانات المقدمة وتقييمها وإعمال شروط الضمانات المقبولة من البنك عليها، وتوثيقها، وتصويرها على أنها الملاذ الآمن للبنك في حالة التوقف عن السداد لهذا على البنك أن يتبع حيال الضمان أقصى درجات الحيطة والحذر بالإضافة إلى سياسة متحفظة للغاية فيما يتعلق بضرورة توافر الضمان المادي الملموس وأن يلتمس كافة السبل التي تتجه صوب تغطية القروض الممنوحة بضمانات مناسبة، ويتم تقييم الضمان قبل منح الائتمان بنسبة (هامش) من هذا التقييم. (أوسعيد و بلقاضي، 2022، الصفحات 353 - 354)

-**الاستعلام الائتماني**؛ حيث يقوم البنك قبل منح الائتمان بالاستعلام عن العميل طالب القرض وإجراء الدراسة التحليلية اللازمة لبيان مدى ملاءة المبلغ المطلوب منحه لاحتياجاته التمويلية الحقيقية ويسلك البنك العناية ورقابة مدى الالتزام بما ورد في السياسة الائتمانية. (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 354)

-**التنازل المبدئي لطلب الائتمان والتفاوض مع طالبه** : فيجب معرفة شخصيته فالشخصية هنا تتحدد بالسلوك والإدارة، ويقصد بالإدارة سمعة العميل الائتمانية أي مدى التزام العميل ورغبته ونيته لسداد الأموال المقرضة، أما بالنسبة للإدارة فنقصد بها قدرة العميل على إدارة الشركة بنجاح. (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 354)

2الرقابة الداخلية في مرحلة أثناء وبعد القرارالائتماني:

وهذا النوع من الرقابة يعتبر رقابة إصلاحية حيث يتم تصحيح الأخطاء إذا حدثت أثناء تنفيذ ودراسة العملية الائتمانية أو التأكد من أن ما يتم انجازه هو بالضبط المطلوب انجازه وهذه المرحلة يتخللها في الأخير خلق القرار الائتماني. فيجب أن تتم من طرف شخص مؤهل غير الذي عالج الملف، حيث يقوم بفحص ومراقبة ما يلي: (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 354)

- **نوع القرض (طبيعته و مدته . . الخ)** ، قيمة المبلغ المرخص به الشروط المطبقة كمعدل الفائدة والعمولات والمصاريف تواريخ القيمة كتاريخ دفع الأقساط، جدول اهتلاك القرض. (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 355)

- **تحديد المخاطرالائتمانية لطلب الائتمان ومر اقبة مدى الالتزام بالضو ابط الموجهة لهذه المخاطر**. (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 355)

- **قياس المخاطرالائتمانية وتقييم الجدارة الائتمانية :** حيث يتم فيها المعرفة الجيدة للزبون وفهم نشاطه ومصادر دخله ونوعية المساهمين، تقدير طاقته على استرجاع المبلغ المقترض وذلك بتحليل وضعيته المالية وتقدير احتياجاته التمويلية الضرورية، تحديد وتقدير قيمة الضمانات المقدمة، ترتيب المقترض في نظام التصنيف الداخلي للبنك، إبداء الرأي حول طلب المقترض بالاعتماد على أسس موضوعية. (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 355)

-**صياغة القرارالائتماني واعتماد السلطة المختصة بإصدارالقرارالائتماني**؛ حيث يتم مراقبة مدى اتفاق المطلوب بالشروط والضمانات المطلوبة مع التعليمات الداخلية وتعليمات البنك المركزي وأيضا السياسة الائتمانية للبنك، وفي حالة الموافقة يصدر القرار الائتمان . (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 355)

-**السيطرة على الضمانات والتأكد منها** : حيث تستخدم هذه الضمانات بمثابة تعزيز أو حماية أو للتقليل من التعرض لمخاطر منح الائتمان ويتم تقييم الضمان قبل منح الائتمان بنسبة هامش من هذا التقييم. ويتم مراقبة والتأكد من أن هذه الضمانات تتوفر على مجموعة من المواصفات تتوافق

مع المواصفات الموضوعة من قبل البنك واستخدام التسهيلات الائتمانية والمتابعة الميدانية لها ؛ في حالة الموافقة على التسهيلات المطلوبة يصدر القرار الائتماني مشفوعا بالضوابط والشروط والضمانات التي يتعين توافرها قبل صرف القرض، مع إتباع السياسة الائتمانية للبنك دون أدنى تجاوز عنها، ومراقبة ومتابعة الدين حتى تمام السداد والتأكد من صرفه على الغرض الممنوح من أجله. (أوسعيد و بلقاضي، 2022، صفحة 355)

- **الفرع الثاني: إجراءات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية:**

تتعدد البروتوكولات الإدارية التي يوفرها نظام الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر الائتمانية نستخلص أكثرها شيوعا في التالي:

- التأكد ملفات الطلب على القروض ومقارنتها مع الشروط العامة لطلب قرض (الوثائق المطلوبة) ثم التوقيع عليها .

- التأكد من سمعة العميل والإطلاع على نشاطه والضمانات المقدمة وتعاملاته مع جهات أخرى (بنوك مثلا) والتأكد من أن من إدارة الاستعلامات قامت بعملها

-معرفة ما إذا كانت قرارات منح أو رفض إعطاء القروض جاءت وفقا للتعليمات المنصوص عليها أو التعاملات الشخصية وكشف الاختلالات إن وجدت لإعادة تصحيحها . (بوطورة، 2015، صفحة 120)

والرقابة هنا تتم بعد الانتهاء من كل مرحلة أي من مرحلة طلب القرص إلى غاية منح القرص حيث يتم مقارنة التنفيذ الفعلي للمرحلة الواحدة مع الشروط العامة لمنح قرض ولا يبدأ في المرحلة التي تليها إلا بعد التأكد من أن المرحلة السابقة قد تمت مخطط لها، ويعتبر هذا الأسلوب في الرقابة صعب القيام به لتقسيمه إلى مراحل، وهو مكلف كل إجراء يتوقف على مستندات والوثائق وكل توقيع عليه يدل على مرحلة رقابية. (بوطورة، 2015، صفحة 121)

- **الفرع الثالث: الإجراءات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية على المخاطرالائتمانية**

عادة ما تتسم بالإطلاع على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المحاسبية والعمليات التجارية (جدول حسابات النتائج) عن السنة محل التقييم ويتم هنا مراقبة القوائم المالية المقارنة، وقائمة الموارد والاستخدامات والنسب المالية. (بوطورة، 2015، صفحة 121)

1 - رقابة القوائم المالية المقارنة: والهدف من رقابة القوائم المالية المقارنة للعميل هو الكشف عن التطورات التي حدثت في البنود الخاصة بما خلال كل فترة زمنية التي عادة ما تكون سنة، ويوجد نوعين من القوائم المالية المقارنة: الميزانية المحاسبية المقارنة، جدول حسابات النتائج.

أ - الميزانية المحاسبية المقارنة وكيفية الرقابة عليها يجب مقارنة بنود ميزانيتين محاسبيتين أو أكثر للكشف عن مدى واتجاه التغير في بنود الأصول والخصوم وعلى الأخص الاستثمارات والودائع.

ب -جدول حسابات النتائج والهدف هو رقابة الإيرادات والمصروفات للعميل ومدى التغير فيها، ووضع تقرير حولها.

رقابة قائمة الموارد والاستخدامات للعميل المقترض : ويتم مراجعة كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية استخدامها لأنها تعطي صورة عما يتم خلال سنوات متتالية للعميل المقترض أما بالنسبة لقائمة الدخل فلا يعتمد عليها المراقب الداخلي اعتمادا كلي لأنها لا تعكس ما حدث في لحظة معينة لذا فالمراقب يحتاج إلى قائمة دخل واحدة في عمله تمثل الفترة التي تعبر عنها قائمة الموارد والاستخدامات . (بوطورة، 2015، صفحة 121)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول:دراسات سابقة باللغة العربية

الدراسة الأولى: وجدان على أحمد 2010 تحت عنوان دو ر الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجي ة في تحسين أداء المؤسسة سعت الباحثة في رسالتها مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق إلى تعرف على مدى مساهمة الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة وهي نفسها الإ شكالية إلى اعتمدتها ،ترى الباح ثة أهمية دراستها في أن " تكسب الدراسة أهميتها من خلال إيضاح الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين الأداء وذلك في ضل البيئة تنافسية الشديدة تسعى على مؤسسة إلى تحقيق أفضل لها و الذي يكفل لها السمعة الطيبة في بيئتها ويمكنها من استمرار نشاطها....."

ومن النتائج التي تم توصل لها في هذه الدراسة هي:

-لكي تتمكن إدارة المؤسسة من تحقيق نتائج مرضية لأصحاب المشروع المساهمين (اللذين ترتبط معهم بعلاقة الوكالة نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة. فيجب عليها تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية يحافظ على أصول المؤسسة ، ويشرف على عملياتها، ويراقب مستوى الأداء

ودرجة الالتزام بتنفيذ قراراتها إن موضوع المراجعة بشكل عام يقوم على مجموعة المفاهيم التي تطورت بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان على مر التاريخ والتي نتيجة لهذا التطور تطورت أهداف وأنواع المراجعة وبزيادة أهميتها ظهرت هيئات مهنية تنظم عمل المراجعة وتوجد لها أسس وقواعد ومعايير تحكم ممارستها

إن المراجعة بشكل عام تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة سواء كانت داخلية من خلال وجود خليه للرقابة الداخلية داخل المؤسسة والتي تلعب دور في رقابة الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط ومراقبة تنفيذ السياسات والخطط الموضوع من قبل الإدارة

أو كانت الرقابة خارجية مثل خدمات المراجعة التي تقدمها مكاتب المراجعة الخارجية نتيجة لطلب أطراف ذات علاقة بالمؤسسة في التأكيد على صحة البيانات المالية التي تقدمها إدارة المؤسسة محل المراجعة والتي على أساسها تبني هذه الأطراف قراراتها ، ومن ضمنها البيانات الأرقام التي تعكس مستوى أداء المؤسسة التي يحتاجها الملاك لاتخاذ قرارات مصيرية فيما يخص مؤسستهم .

إن الرقابة الداخلية ومن خلال أدواتها المختلفة المتمثلة بالموازنات التخطيطية ومحاسبة المسئولية وتقييم الأداء وكذلك خلية الرقابة الداخلية التي تعتبر أحد الأدوات الرقابة المالية تعمل على تحسين أداء المؤسسة من خلال تقييم الأداء الفعلي وذلك بمقارنته مع الأداء المخطط واستخراج الفرق ومعرفة أسباب الانحراف عن ما تم التخطيط له واقتراح الحلول اللازمة وتقديمها للإدارة العليا وكذلك فان المراجعة الداخلية كأداة رقابية فعاله تقوم برقابة تنفيذ السياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة والتأكد من تطبيقها وكذلك التأكد من التنفيذ الفعلي للرقابة الداخلية لزيادة فعاليتها .

المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة للتأكد من مدى صدقها وشرعية تلك المعلومات وإعطاء الرأي الفني المحايد عن سلامتها فانه يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية لمعرفة مدى متانته حتى يمكن له تقدير مستوى الخطر وتحديد حجم الاختبارات التي يجب القيام بها وقد يطلب منه القيام بالتقرير عن فعالية الرقابة الداخلية حتى تتمكن المؤسسة من ثلاثي الثغرات إن وجدة ، ويستخدم المراجع نسب التحليل المالي عند إجراء الاختبارات التحليلية بمقارنة المؤسسة عبر الزمن او مع عندها من المؤسسات لنفس الفترة، ومن هذه النسب نسب الأداء للتأكد من مستوى أداء المؤسسة وإذا كان هناك انحرافات يعمل على زيادة الفحص لمعرفة سبب الانحراف وتفسيره

وإذا كان هناك غش أو تلاعب ويشير إلى ذلك في تقريره وهذا يساعد على تقييم الأداء وتصحيح الانحرافات السلبية والمحافظة على الايجابية وتنميتها.

تعد الإدارة هي مسئولة عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية ونتيجة لوجود مراقبة خارجية تتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة فان الإدارة تعمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية وسد الثغرات التي قد تؤدي إلى تدني مستوى أداء. (علي أحمد، 2010)

الدراسة الثانية: ضياء الدين حيدر خالد مسمح 2015 تحت عنوان قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين والتيقدمت من أجل استكمال للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل بكلي ة التجارة بالجامعة الإسلامية غزة سنة 2015 و"هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة المخاطر الائتمانية لدى المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال تحليل المتغيرات المؤثرة في تلك المخاطر، وتحديد أثرها على المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) والمتمثلة في (مخاطر العائد على الموجودات، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة).

ولتحقيق ذلك تم تحليل القوائم المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين والمصنفة كمصارف محلية حسب تصنيف سلطة النقد الفلسطينية من الربع الأول لسنة (2007) وحتى الربع الرابع لسنة (2014) ، وقد بلغ مجتمع الدراسة (7) مصارف ، وقد تم إجراء مسح شامل لها، وكانت عند المشاهدات الكلية (224) مشاهدة (مصرف/ ربع سنة)، وقد تم استخدام نموذج(7) الانحدار المتعدد (Panel Data) في معالجة البيانات الإحصائية

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية وكل من العائد على الموجودات ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة، بينما أظهر وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاعتماد على فرص نجاح المشروع باعتبارها الضمان الحقيقي لاسترداد الائتمان، وتعزيز صحة القرارات الائتمانية مع إعطاء أهمية خاصة للمراكز المالية للمصارف باعتبارها خط الدفاع الأول، وجعلها أكثر قدرة على تحمل المخاطر مع ضرورة توافق السياسات الائتمانية للمصارف مع التغيرات في للوضع الاقتصادي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة السيولة وفقا لمدى الطلب عليها . " (ضياء الدين، 2015، صفحة 97)

الدراسة الثالثة: لعروسي قرين زهرة2017 تحث عنوان دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية هذه الدراسة أجريت بهدف **نيل شهادة الدكتوراه الطورالثالث في العلوم التجارية حيث تخصصت الباحثة في تخصص البنوك المالية والمحاسبية هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:**

-معرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها.

-إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية.

-بيان الإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية.

-تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك التجارية الجزائرية والتي تهدف إلى اتخاذ قرارات سليمة في البنوك.

مراجعة التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك التجارية الجزائرية لتطوير إدارة مخاطر الائتمان المصرفي لديها.

ومن أهم ما توصلت له هذه الدراسة هو:

<u>نتائج النظرية:</u>

-بعد الائتمان المصرفي مرحلة متطورة من الوساطة والخدمات المالية ففي بادئ الأمر نشأت الصيرفة ونقل الأموال ثم تلاها فيما بعد عملية الائتمان الذي يستند إلى دراسات أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل.

-على إدارة البنوك أن تنتقي الموظفين الذين يقومون بعملية ادارة المخاطر من خلال قدرتهم وخبرتهم الجيدة.

-علاقة طرديه بين تحليل رأسمال الشركات طالبة الائتمان وبين القرار الائتماني فكلما تمتعت هذه وجود الشركات برأسمال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية مما يؤثر إيجابا على القرار الائتماني.

-إن عملية منح الائتمان لا تخلو من المخاطر التي يعمل المصرف على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم المصرف بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون، إضافة إلى ذلك يطالب البنك بضمانات كافية لتغطية المخاطر الممكنة من أجل ضمان استرجاع حقوقه وتحقيق مردودية.

-تقوم البنوك بمنح الائتمان المصرفي بناءا على الدراسات الائتمانية لمراكز زبائنها وتهدف الدراسة إلى قياس مستوى المخاطر الائتمانية الذي سيواجه البنك إذا ما قرر الموافقة على منح العميل مبلغ معين.

-للحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان تقوم البنوك بتنويع القروض والتسهيلات التي تمنحها لعملائها وفقا لأسس مختلفة منها على أساس حجم هذه القروض أو نوع النشاط أو عرض الاستخدام أو الضمان والتي تؤدي بالطبع إلى تدنية المخاطر الائتمانية المتوقعة وكلما كانت درجة التنوع كبيرة كلما قلت درجت المخاطرة الائتمانية.

النتائج التطبيقية:

-أن من أوجه القصور التي تواجه إدارات الائتمان في البنوك الجزائرية غياب معايير محددة قابلة للتطوير ممكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي، الأمر الذي يفرض تقديم صورة واضحة عن تلك المخاطر قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.

تهتم البنوك الجزائرية عند تحليلها للملف الائتماني بالضمانات المقدمة من قبل العميل أولا وقبل كل شيء.

-تقوم جل البنوك التجارية الجزائرية بإجراء الدراسات الأزمة والتحليل الائتماني قبل اتخاذ قرار منح الائتمان لمنع أو تقليل للمخاطر التي قد تصيبها.

-لا تعطى البنوك الجزائرية اهتماما كبيرا لتدريب الكوادر المتخصصة في إدارة المخاطر الائتمانية.

-فيما يتعلق بإجراءات متابعة الائتمان فان إدارة البنك تقوم بالملاحقة القانونية للعملاء إذا امتنعوا عن التسديد.

-يتم التعرف على اتفاقية بازل من قبل بعض المبحوثين ومنهم مدراء ورؤساء مصالح لبعض البنوك وهذا ما تم ملاحظته في الوقت الذي يتطلب إعادة هيكلة شاملة وكاملة للمصرف وتدريب الكادر الوظيفي وتعريفه مسبقا بأهم النقاط التي تناولتها الاتفاقية . (لعروسي قرين، دور إدارة مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات الائتمانيةلدى البنوك التجارية، 2017، الصفحات 159 - 160)

الدراسة الرابعة : عامر الحاج دحو 2018 التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية أطروحة قدمت لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير بتخصص تسيير محاسبي وتدقيق

عالجت هذه الدراسة إشكالية مساهمة التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في التحسين من أداء المؤسسات الاقتصادية، خاصة في ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال التي أصبحت تهدد هذه المؤسسات، مما حتم عليها البحث عن آليات وأدوات رقابة

تساعدها في بلوغ وتحقيقها لأهدافها. كما عالجت أهمية نظام الرقابة الداخلية كأداة فعالة تساهم في تعزيز الرقابة الإدارية والمحاسبية على أصول المؤسسة، وتوضيح كيفية القيام بالعمليات الداخلية وتحقيق الرقابة الفعالة عليها وتقييم كيفية تأديتها والقامتين بها بما يخدم أهداف الإدارة العليا. ومن خلال هذه الدراسة تم استعراض أهم الاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي وفق ما يسمى بأسلوب التدقيق القائم على المخاطر وتركيزه على تقييم نظام الرقابة الداخلية والتأكد من أن إجراءات وضوابط هذا النظام تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال استخراج نقاط الضعف والتي تمثل أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية، والإبلاغ عنها واقتراح التصحيحات المناسبة بهدف ضمان التحسين من فعاليته بالإضافة إلى الدور الجديد لهذا الأسلوب والمتمثل في دور تقييمي عبر تقييم كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والتقرير عنها، ودور استشاري وذلك من خلال تقديم النصائح والاقتراحات المناسبة من أجل الرفع من كفاءة عمليات إدارة المخاطر بما يخدم أهداف وسياسات المؤسسة.

كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية

في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية معسكر، ومعرفة الدور الذي يساهم به هذا الأسلوب في الرفع من كفاءة وفعالية العمليات الداخلية للمؤسسات محل الدراسة، وبالتالي مساعدتها على تحسين أدائها .)حاج دحو(2018 ,

الدراسة الخامسة: لويزة بهاز وحورية عجلية وصفية مصطفى 2019 دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية المقال نشر ته مجلة للدراسات الاقتصادية والإدارية في مجلدها الأول وعددها هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة الاقتصادية ، وذلك من خلال معرفة أثر المراجعة الداخلية على نظام الرقابة الداخلي ، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلي كلا المفهومين متكاملين حيث يشتركان في أن أهدافهما إدارية ومالية على حد سواءا حيث أن نظام الرقابة يسعى إلى السيطرة على القواعد والإجراءات في المؤسسة ، وفيما يخص لمراجعة الداخلية فهي آلية وظيفتها التحقق من عمل نظام عمل الرقابة الداخلي. (بهاز، عجيلة، و مصطفى، 2019، صفحة 22)

الدراسة السادسة: خاوي محمد وعريوة محاد 2019 في أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية المقال نشر من طرف مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية في مجلدها الثاني عشر العدد الثاني

لنظام الرقابة الداخلية دور هام على جميع جوانب الأداء في البنوك التجارية باعتبار أن البنوك تواجه كثيرا من التحديات متمثلة في التزايد السريع للصناعة المصرفية من حيث أعدادها وكذا تشعب أنشطتها، وكذا جانب الضغوطات والأزمات المالية فضلا على التعقيدات القانونية والتنظيمية المرتبطة بتفعيل نظام الرقابة الداخلية والتي تؤثر على فاعلية وكفاءة الأداء في تلك البنوك، وعلى الرغم من الاهتمام الواسع بأنظمة الرقابة الداخلية من قبل الإدارة العليا للبنوك فإن الأمر أصبح بحاجة إلى الربط بين فعالية نظام الرقابة الداخلية والأداء المصرفي وهو ما حاول باحثان التطرق إليه من خلال هذا البحث..

ومن النتائج المتوصل إليها ما يلي:

-يتوفر نظام رقابة داخلية في البنوك التجارية إلا أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب، وذلك لطبيعة العمل المصرفي واحتياجاته لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية في البنوك.

-يتوفر نظام رقابة داخلية في البنك محل الدراسة لمواجهة المخاطر المصرفية ولكنه لا يرقى إلى استخدامه بشكل جيد المتابعة الأداء التشغيلي لأغراض منح الحوافز واستخدام تقارير الأداء لتقييم الموظفين بشكل مهني في البنوك التجارية.

-إن أنظمة الرقابة الفعالة لا تنحصر في أعمال التفتيش والتحقق من وجود الأخطاء بل يمتد إلى المساهمة في إيجاد الحلول وكذا تقديم الاستشارات لتحسين الأداء في البنوك، فضلا على تفعيل الوعي الرقابي لدى العاملين.

-تتوقف كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية على زيادة إمكانية الفصل بين المهام من داخل النظام وكذا بين نظام الرقابة الداخلية وهيئة التدقيق الداخلي.

-يواجه تطبيقات نظم الرقابة الداخلية في البنوك مجموعة من المعوقات لاسيما ما يتعلق بجانب نقص التكوين للعامل البشري وكذا عدم توفير الإمكانيات المادية ونظم المعلومات اللازمة مما يسهل من مهام نظم الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها المتعلقة بتحسين الأداء في البنوك التجارية. (خاوي و عريوة، 2019، صفحة 187)

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغات الأجنبية

الدراسة الأولى: هان لين و هو هايو 2005 بعنوان مراجعة لأبحاث آ**لية سوق تحويل مخاطر الائتمان المقال نشرته مجلة الاقتصاد الخارجي والإدارة باللغة الصينية وعالجت الدراسة ما يلي:"في السنوات الأخيرة جدب التطورالسريع لسوق تحويل مخاطرالائتمان انتباه السلطات** التنظيمية المالية والمنظمات الدولية وأصبح ت الأبحاث النظرية ذات الصلة موضوعا سخنا بشكل تدريجي تقدم هذه الورقة الأدوات و المشاركين والدوافع في سوق تحويل مخاطر الائتمان وتلخص وتناقش تأثير العلماء الأجانب على العلاقة بين سوف تحويل مخاطر الائتمان وتأثيره الماكرو على العلاقة بين المشاركين في السوق من أجل توفير مرجع لأبحا ث تحويل مخاطر الائتمان في البلد.") هان &هو(

الدراسة الثانية : أنوكا جوكيبي ANNUKKA JOKIPII بتاريخ 8 مارس 2009 تحت عنوان محددات و عواقب الرقابة الداخلية في الشركات تحليل قائم على نظرية الطوارئ، المقال نشرته مجلة الإدارة والحكم توصل الباحث إلى أن من أجل ضمان كفاءة وفعالية الأنشطة وموثوقية المعلومات و الامتثال للقوانين المعمول بها تطلب الشركات رقابة الداخلية كافية ومع أن الحاجة إلى الرقابة الداخلية تختلف وفقا لخصائص الشركة يتفق هذا مع ...coso, coco) الخ) ذلك تفترض العديد من الأطر نظرية الطوارئ التيتدعي أنه يتعين على كل منظمة اختبار أنسب نظام تحكم من خلال مراعاة خصائص الطوارئ تبحث هذه الدراسة في خصائص الطوارئ التي تختارها الشركات التكييف هيكل الرقابة الداخلية لديها وما إذا كانت تؤدي إلى تقييم أكثر ملاءمة لفعالية الرقابة من قبل الإدارة بينما تم فحص مكونات الرقابة الداخلية بشكل فردي في أدبيات الرقابة تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على الرقابة الداخلية و وضعها في سياق أوسع تشير النتائج المستمدة من الدراسة الاستقصائية على شبكة الانترنت شملت 741 شركة فنلندية إلا أن الشركات تكيف هيكل الرقابة الداخلية لديها للتعامل مع عدم اليقين البيئي ولتحقيق فعالية المراقبة الملحوظة كما أن الإستراتيجية تأثير ذي دلالة إحصائية على هيكل الرقابة الداخلية.(jokipii, 2009)

الدراسة الثالثة: عبد الرحمان ميرة 2013 تحليل مساهمة الرقابة الداخلية في السيطرة على المخاطر المصرفية حالة البنك CNEP المذكرة كانت باللغة الفرنسية تخص نهاية الدورة أنشأت بهدف الحصول على درجة الماجستير في تخصص اقتصاد أموال البنوك والبيئة الدولية توصل الباحث في هذه المذكرة إلى الآتي: يؤدي القطاع المصرفي يمهمة أساسية فيالحياة الاقتصادية فيما يتعلق بقدرته على تكوين النقود دورهما فيتعبئة المدخرات وكذلك في العلاقات المالية بين الفاعلين الاقتصادية وظيفة المصرفية تنفصل عن المخاطر ليقول أن المخاطرة منتشرة في

كل مكان في كل نشاط للبنك اليوم أي مؤس سة بغض النظر عن حجمها وعمرتها وقطاعها و مواقعها تنافسية يجب أنا تدمج بدرجات متفاوتة إدارة المخاطر في أفلئارها إستراتيجية أو التنظيمية أو التشغيلية أو حتى لبناء أفكارهم حول إدارة المخاطر وبالتالي ضمان تطوير لأنشطة المصرفية بشكل مريح من خلال طرح جودة الخدمات والحفاظ على صورة جذابة مع العمل من ضروري وجود نظام فعال للرقابة الداخلية تهدف مكونات نظام الرقابة الداخلية على ضبط المخاطر بالسماح لاكتشاف أي انزلاق فيما يتعلق أهداف في الوقت المناسب ليكون السيطرة شاملة وأكتر فاعليه يجب أن تكون الأهداف ال ىتلية موجودة وأن يتم احترامها في النظام المعمول به وأمن الأصول والجودة المعلومات والامتثال التوجيهات والاستغلال الأمثل للموارد كما أن الهدف من الرقابة الداخلية هو التأكد أنا يتم استخدام المواد المتاحة للوكيل إطار أنشطة بطريقة اقتصادية وفعالة وفيما يتعلق بمنهجية تقييم الرقابة الداخلية فهي تعتمد على : مفهوم إدارة المخاطر، الرقابة الداخلة في آلية أمنية لتراث البنك والمخاطرة متغير عشوائي يؤثر بطريقة ما سلبا على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. (ميرة)

الدراسة الرابعة: GABRIEL NJUGUNA MWICHINGI & GERALG ATHERU 2019

الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنوك التجارية في بورصة نيرومي ل لأوراق المالية كينيا المقال نشر من طرف مجلة الدولية للتمويل المحاسبة الغرض الباحثان من هذه الدراسة كان فحص الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنوك المدرج ة في سوق نيرومي للاوراق المالية في دوله كينيا والاهم النتائج التي توصل لها كلاهما في هذا البحث تبين أن جميع أبعاد الضوابط الداخلية التي تم دراستها أي تقييم المخاطر والبيئة الرقابية فأنشطة الرقابة والمعلومات وتعويضات لها تأثير كبير على المخاطر الائتمان للبنوك. (Mjuguima Mulichigin & Atheru, 2019)

الدراسة الخامسة FANDI LI 2020 :الرقابة الداخلية على البنوك التجارية استناد الى حالة دراسة البنك شنغهاي في التنمية المقال نشرته مجلة "الاقتصاد الحديث" مجلة ناطقة باللغة الانجليزية هدفت الدراسة الباحث الذي يدرس بالكلي ‘الإدار ة بجامعة جينان بمقاطعه قوانغتشو في الصين إلى إيضاح تالي تحتل البنوك التجارية مكانة هامة في النظام المالي الصيني في السنوات الأخيرة مع تطور الاقتصاد ظهرت سلسلة من المشاكل في عملية الإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتي لها تأثير سلبي على الاقتصاد السوق ونتيج ة لذلك يولي الناس مزيدا من الاهتمام للرقابة الداخلية على أمل إنشاء نظام رقابة داخلية أفضل وتحسين قدرة البنوك التجارية على تحديد مخاطر ومنعها وتستند هذه الورقة على عناصر خمسة لإطار عمل رقابة

كوسو coso ونختار البنوك التجارية المساهمة على مستوى البلاد بنك شنغهاي بودونغ للتنمية كحاله بحثية للدراسة خلال تحليل المعمق لبيئة التحكم وتقييم المخاطر والأنشطة التحكم الآلية الاتصال والإشراف البنك شنغهاي لتنميه يمكننا أن نجد العيوب النظام الرقابة الداخلية ونقدم اقتراحات مجدية. (FANDI، 2020)

الدراسة السادسة: MOUFFOOK NACER-EDDINE 2021 إدارة مخاطر الائتمان من قبل البنوك التجارية في الجزائر مسح SPHINX IQ2 ميداني للبنوك في بلدية بجاية المقال كان من نشر مجلة اقتصاد الجديد في المجلد الثاني عشر في العدد الثاني متحدثباللغة الإنجليزية كان الهدف الرئيسي من هذه المقالة هو التعرف على الأساليب المختلفة لإدارة المخاطر الائتمان التي تستخدمها البنوك التجارية في الجزائر من خلال دراسة نوعية البناء على مسح الميداني وهكذا قام الباحث بتصميم وتوزيع الاستبيان من 47 سؤالا على جميع البنوك المتواجدة في مدينه بجاية تم تنفيذ المعالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة البرنامج تظهر نتائج دراستنا ان طريقه الكلاسيكية لإدارة المخاطر الائتمان القائمة على تحليل المالي لم تعد طريقة الوحدة التي تستخدمها البنوك للسيطرة على هذه المخاطر الطريقة الثانية لتسجيل تعتمد على أساليبها الخاصة في تحليل الإحصائي ولكن تظل نظريه الأكثر أمانا وأكثر موثوقية هي تلك التي تستند إلىالمتطلبات الضمانات الموثوقة والمتينة. (MOUFFAK، 2021)

المطلب الثالث: اختلاف مابين دراستنا و الدراسات السابقة

- لاحظنا في الدراسات السابقة أن نظام الرقابة الداخلية في غالب المواضيع قد رفق بمؤسسات الاقتصادية مما يثبت أن لنظام الرقابة الداخلية أهمية بالغة في حياة أي مؤسسة اقتصادية، وعليه تعدد ربط الرقابة بعناوين مثل (دور الرقابة الداخلية المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، دور المراجع ة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصاديةة، التدقيق القائم على تقييم المخاطر الرقاب ة الداخلي ة ودوره بتحسين أداء المؤسسة... الخ) مثل هذه المواضيع اعتمدت بعضها على نفس متغيرنا المستقر الرقاب ة الداخلية، وبعضها الأخر اعتمد الرقابة الداخلية كمتغير تابع في دراسته إلى أنها أهدافها المشترك فيما بينها هو إثبات مساهمة الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية حتى لو كان

بقصد من الباحثين أو بغير قصد . ما يميزنا عن مثل هذه الدراسات أن دراستنا قامت بالاهتمام بأهم مؤسسة اقتصادية ألا وهي البنك حيث تعد البنوك ذات حالة خاصة جدا فهي بحاجه ماسه لنظام الرقابة الداخلية فعال أكثر من أي مؤسسة اقتصادية أخرى كما أن المخاطر التي تحيط بالبنوك ذات نطاق أكبر من المخاطر المحيط ة بمؤسسات الاقتصادية ومهما كان حجم مؤسسة اقتصادية فهي لا تؤثر في الاقتصاد البلد بحجم ما تؤثر فيه البنوك وتاريخ الأزمات المالية والاقتصادية شاهد على هذا

ولم تكن المؤسسات الاقتصاديۃ هي الوحيد ة التي ربطت مع نظام الرقابۃ الداخليۃ طبعا بل رفقت بالبنوك التجارية فتعددت العناوين ونذكر منها (الرقابة الداخلية على البنوك التجارية،اثر فعليۃ الرقابۃ الداخلية على أداء البنوك التجاريۃ..... الخ)لخصت هذه المواضيع أداء الرقابۃ الداخليۃ في البنوك التجاريۃ وطرق ووسائل لجعل الرقابۃ الداخليۃ أكثر فعاليه في هذه البنوك واستعمال الباحثون في غالب هذه الدراسات على متغير مستقل نظام الرقابۃ الداخليۃ مثلنا فوجد نا أن أهم ما يميزنا عن هذه المواضيع هو كوننا قمنا بدراس ة دور نظام الرقابۃ الداخليۃ في الكشف والرصد مخاطر الائتمان التي تحيط بالبنوك.

أما بخصوص متغيرنا التابع المخاطر الائتماني ة فقد لاحظنا أنه يتمتع بمركز عالي من الدراسات فوجدنا الكثير من الدراسات اعتمدت على متغيرنا التابع كمتغير مستقل فمثلا (قياس درجه المخاطر الائتمانيۃ في المصرف المحليۃ المدرجۃ في بورصۃ فلسطين).

كما وجدنا أن هنالك دراسات اعتمدت المخاطر الائتماني ة كمتغير تابع مثلا عن ذلك (دور إدارة المخاطر الائتمان باتخاذ القرارات الائتماني ة لدى البنوك التجاري ة، إدارة المخاطر الائتمان قبل البنوك التجاريۃ في الجزائر ، مراجعه الأبحاث الآليات السوق التحويل المخاطر الائتمان.... الخ)في مثل هذه الدراسات لاحظنا أن المخاطر الائتمان بحد ذاتها لم تكن ضمن نصاب الدراسۃ بقدر ما كان جوانبها هدف ا للدراسۃ حيث نجد مثالا الباحث يقوم بقياس درجه المخاطر الائتمان فهو يقوم بدراس ة تهدف لقياس درج ة وليست المخاطر الائتماني ة ضمن هدفه ونرى دراسات حيث اهتم الباحث ب إداره المخاطر الائتمان حيث اهتم الباحث بدراسته لإدارة مخاطر الائتمان وليس بالمخاطر الائتمانيۃ بحد ذاتها وهذا يبرز اختلاف الذي نطرحه حيث قمنا في دراستنا باهتمام بالمخاطر الائتمان كونها هي السبب في وجود هذه المعارف.

أثناء دراستنا هذه لاحظنا أن هنالك دراسات تشبه دراستنا ربط المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية بالمتغير نتابع مخاطر الائتمان مثلا عن ذلك نجد دراس ة بعنوان الرقابة الداخلية والمخاطر الائتمان في البنوك في بورص ة للأوراق المالي ة استنتجنا أن أهم اختلاف يميزنا مثل هذه الدراسات فهي أن دراسة هدفت في رصد وكشف المعالم وقوع الخطر ائتمان لدى البنوك ومدى دور الذي يمكن لنظام الرقابة الداخلية أن تلعبه في الحد والتقليل من هذه المخاطر.

عند مقرنتنا لنتائج التطبيقية لمجمل الدراسات فقد توافقت مع النتائج النظرية وأثبتت أن لنظام الرقابة الداخلية تأثير كبير على المخاطر الائتمانية عكس دراستنا التي لم تتوافق نتائجها النظرية مع النتائج التطبيقية حيت كانت النتيجة انه لا يوجد علاقة ارتباط قوية لنظام الرقابة الداخلية و المخاطر الائتمانية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه فيما سبق يتضح لنا حجم ما تعانيه البنوك التجارية من مخاطر حتى في أبسط العمليات التي تنجزها فبيئتها تجعل استقرارها ونجاحها تحديا صعبا.

في طريق البنوك نحو فك حواجز المخاطر تعتمد بشكل أساسي على نظام الرقابة الداخلية فيكون وسيلة للوصول إلى الأهداف المنظمة، ومانعا للأخطاء، ومصححا للمسار ، وكاشفا للخطر تزداد قدرته كلما زادت فعاليته وتم تطبيق إجراءاته بصدق وشفافية.

المخاطر الائتمانية هي مخاطر لها درجة كبيرة من التأثير نظرا لأنها تنتج عن طريق عملية أساسية كالائتمان المصرفي، يعمل نظام الرقابة الداخلية على تقييد هذه المخاطر ويحولها إلى فرصة تحت خدمة البنك.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لبنك الجزائر الخارجي

BEA

عين تموشنت

تمهيد:

في إطار توطيد التكامل بين الجانبين النظري والتطبيقي وبعد أن تم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية الخاصة بالإبداع التكنولوجي وكذا الميزة التنافسية مبرزين بذلك جميع الجوانب وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى توظيف ما تم تناوله في الجانب النظري وذلك بالقيام بدراسة ميدانية لبنك الجزائر الخارجي -وعين تموشنت- وذلك من خلال القيام باستبيان كأداة لجمع البيانات والاعتماد على برنامج SPSS version 25.موضحين بذلك دور الإبداع التكنولوجي على الوضعية المؤسسة كما أننا سنتعرف على البنك وأهم أهدافه حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن بنك الجزائر الخارجيBEA**
- **المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لبنك الجزائر الخارجي- وكالة عين تموشنت-**

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن بنك الجزائر الخارجي (BEA)

من أشهر البنوك التجارية الجزائرية في العالم البنك الجزائر الخارجي الذي يعتبرفي التعامل مع الدول الأجنبية وخاصة في مجال الضمانات المصرفية، وذلك أوكلت له الدولة جميع الصلاحيات لفعل ذلك بأفضل طريقة لأنه يعتبر بنكًا من الدرجة الأولى يتمتع بسمعة عالمية.

المطلب الأول: عموميات حول بنك الجزائر الخارجي BEA

يعتبر بنك الجزائر الخارجي من بين البنوك الستة (06) التجارية المتواجدة في الجزائر وكانت بداية عمل هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من التخصص فتخصص بنك الجزائر الخارجي في تمويل التجارة الخارجية.

فيما يخص العدد الإجمالي لموظفي بنك الجزائر الخارجي (مقر ووحدات) بلغ 4378 شخص سنة 205 بين مديرين ومشرفين، أعوان تحكم، أعوان تنفيذ موزعين على مستوى شبكة من 82 وكالة ضمن 10 وحدات موزعين عبر أنحاء البلد (التجمعات السكنية الكبرى والمناطق الصناعية ومناطق إنتاج المحروقات) وتضم (23) من شركات تابعة ومساهمة منها (16) بالخارج و(07) وطنية، إن بنك الجزائر الخارجي له علاقة بشبكة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 41 بلد،ويسير بنك الجزائر الخارجي أكثر من 35 بالمائة من التجارة المحلية.

إلى غاية استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من بين أهم بنوك الدولة حيث كان دوره الرئيسي هو الوساطة بين المؤسسات وخزينة الدولة أخر نشاطاتها اختتمت في ظروف ملائمة للبنك، حيث ميزانية 31 ديسمبر قدرت ب 78489 مليار د.ج بالمقارنة بنشاط 1993.

- **الفرع الأول: نشأة وتطوربنك الجزائر الخارجي**

- Crédit Lyonnais في 01 أكتوبر 1967 م
- Société Générale في 31ديسمبر1967م

- Barclay Banklimited في 30أفريل1968 م
- البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968؛
- بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968.

ومع إنشاء البنك الجزائر الخارجي تم إرساء أول هيكل تنظيمي وضم:

- دائرة الشؤون الإدارية؛
- هيكل المواد الهيدروكربونية؛
- دائرة الشؤون الخارجية؛
- دائرة دراسات الاستغلال.

تحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي. حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير عام ومدير عام مساعد وثلاثة مستشارين، وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك وتمثيله اتجاه الغير، ومنذ 1970,كان بنك الجزائر الخارجي محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سونا طراك، شركة النقل البحري، شركات البناء...)

حافظ البنك على نفس الهيكل التنظيمي إلى غاية 1980,بعدها أرسى شكل ثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافقا مع تقدم عمليات البنك، وتم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك، يتكون الهيكل التنظيمي من مديريتان عامتان مساعدتان وتسع (09) مديريات مركزية عملياتية.

في سنة 1988 تم استحداث تنظيم جديد تحت سلطة المدير الذي أعاد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية، وأصبح بنك الجزائر الخارجي من بين أبرز المؤسسات البنكية الأولى المنفصلة ذاتيا، وذلك بموجب إحكام القانون 89/61 الصادر في 12 جانفي 1988 وحضي برأس مال اجتماعي قدر ب 24.5 مليون دينار جزائري.

وفي سنة 1989 تم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد وهو تنظيم يضم 3 مديريات عامة مساعدة عملياتي لكل عدد معين من الوحدات المركزية، وبعد 21 سنة خبر وبفضل تطبيق القانون رقم 01-88 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، قام بنك الجزائر الخارجي بتغيير شكله وأصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم،رأس ماله قفز من 1 مليار دج إلى 24.5 مليار دج، مع المحافظة بشكل عام على هدفه الأساسي المسطر.

- **الفرع الثاني: أهداف بنك الجزائر الخارجي**

يسعى بنك الجزائر الخارجي إلى تحقيق أهداف هامة منها:

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة للتطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق مثل البطاقات التي تعمل بها البنوك فيما يخص تعاملاتها الداخلية فيما بينها.
- التوسع ونشر الشبكة واقتراب الزبائن وكذا العمل على السير المحكم للموارد البشرية والأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني والخارجي.
- تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية والاتصال.
- تقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات.
- تقوية نظام المراقبة داخل كل المديريات التابعة للبلاد.
- تحقيق أكبر ربح ممكن وذلك بتقديم خدمات مصرفية جديدة.
- وضع وكالات وفروع في الخارج.
- تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية بين الجزائر الخارج.
- إعطاء ضمانات للموردين والمصدرين.
- إعطاء موافقات للقرض مع البنوك الخارجية الأخرى.

- **الفرع الثالث: وظائف بنك الجزائر الخارجي**

إن المهمة الأساسية للبنك هي تسهيل التنمية في إطار التخطيط الوطني و العلاقات المالية والاقتصادية للجزائر مع بلدان أخرى، وفي هذا الإطار منح له ثقة في معظم العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية مع الخارج (ذات النشاط و الحجم الكبير)

1. **التسهيلات البنكية:** يمنح البنك المتعاملين معه التسهيلات البنكية التي تشمل ما يلي:

-القروض القصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة أو السنتين لتمويل رأس المال العامل

-القروض المتوسطة الأجل لمدة لا تتجاوز خمس سنوات والقروض الطويلة الأجل لمدة لا تتجاوز عشر سنوات لغايات إحداث نشاطات جديدة أو توسيع النشاطات القائمة.

-يمنح البنك الحسابات الجارية المدينة للمتعاملين معه لتامين احتياجاتهم الضرورية من الأموال النقدية وضمن حدود ضيقة ويتم العمل بها حسب التعليمات التي يصدرها مجلس الإدارة.

-خصم السندات التجارية.

-شراء الشيكات والسحوبات للإطلاع بالاستناد إلى حاجات المتعاملين ووضعهم المالي وسمعتهم الأدبية.

-الإقراض على عقود التصدير الجارية بين المتعاملين وبين المستوردين في الخارج بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي.

-الإقراض لقاء وثائق الشحن للتصدير، حيث يمنح البنك هذه السلف بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي وسمعته الأدبية.

-إصدار الكافلات والمقبولات.

2. **الخدمات البنكية:** يقدم البنك الخدمات البنكية للمتعاملين وللمراسلين كما يلي:

- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة وتكون الودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل وودائع توفير.

- إصدار الشيكات وإجراء الجوالات وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك حيث يقوم البنك بناءا على طلب خطي من الزبون بإصدار الشيكات وإجراء جميع الجوالات البرقية والهاتفية والعادية وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك وتقييد القيمة المعادلة لهذه الجوالات والشيكات مع العمولات المترتبة عليها أو المقررة أصولا والنفقات الأخرى على الحساب وفي حدود المؤونة الموجودة فيه أو لقاء دفع المبلغ نقدا حسب الحال

- يقوم البنك بتحصيل السندات والسحوبات والشيكات المحررة بالدينار الجزائري التي تقدم إليه وفقا للشروط التي يحددها مجلس الإدارة وبعد تظهيرها لأمر البنك.

- يقدم البنك للمتعاملين معه ولمراسليه بناءا على طلبهم المشورة والمعلومات وفق التعليمات الخاصة بذلك ولا يتحمل أية مسؤولية من جراء تقديم هذه المنشورات والمعلومات.

المطلب الثاني: تقديم بنك الجزائر الخارجي - وكالة عين تموشنت-

يعتبر بنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت وليدا لتطورات النظام البنكي الجزائري، حيث وجد نفسه مجبرا على التكيف مع التطورات العالمية الراهنة التي تشهدها الساحة المصرفية، و من خلال هذا المطلب سنستعرض بنك الجزائر الخارجي لعين تموشنت، ونشاطه الإقراضي:

- **الفرع الأول: تعريف بنك الجزائر الخارجي- لوكالة عين تموشنت-**

وكالة عين تموشنت هي وكالة تابعة للمديرية الجهوية لتلمسان، تم افتتاحها بصفة رسمية في 22 ديسمبر 1993، وتمثل مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري تسعى للمساهمة في سير الاقتصاد الوطني، غرضها جمع الأموال من خلال فتح الحسابات الفردية والجماعية عن طريق جمع الفوائد من القروض المقدمة للزبائن. و من أبرز الخدمات التي تقدمها الوكالة ما يلي:

✓ **على المستوى الداخلي:** تشمل أنشطة يومية تتمثل في:

-تحصيل الأموال من خلال فتح الحسابات للعملاء، والفوائد من القروض المقدمة لهم.

-يقوم بمنح قروض بجميع أشكالها، سواء قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات من أجل تحقيق نشاطات معنية.

-يتولى جميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم وشراء الأوراق التجارية.

-إيداع واستلام الصكوك البريدية.

✓ **على المستوى الخارجي:** من خلال علاقتها مع البنوك والمؤسسات الأخرى وتقوم بما يلي:

-القيام بمختلف العمليات التجارية والمصرفية مع البنوك الأجنبية عن طريق مصلحة التجارة الخارجية التابعة للوكالة، بالعملة الصعبة أو ما يعاد لها وحسب نوعية كل معاملة.

-تمويل عمليات التجارة الخارجية، استقبال وديعة مبالغ السندات وأموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، السند لأمر، الشيك ووثائق التجارة الخارجية الأخرى.

-التبادلات فيما بينها وبين البنوك الأخرى في الصكوك البنكية الخاصة بالزبائن المتواجدين لدى هذه البنوك.

ويعود نشاط وكالة عين تموشنت رهينة الدور الذي يمارسه المدير في التوفيق بين المصالح المتواجدة في الوكالة باعتباره المسئول الأول عن تنظيم وتسيير نشاطاتها، وقد ينوب عنه نائبه الذي يتكفل بإعداد الميزانية المتوقعة للوكالة، الحفاظ على مستندات الوكالة ووثاقها، إلى جانب التسويات المختلفة وفي الوقت المناسب والتسيير الإداري لموظفيها.

- **الفرع الثاني: أهداف البنك الجزائر الخارجي- لوكالة عين تموشنت-**

تعتبر الأهداف التي يسعى البنك تحقيقها والمخاطر التي يتجنبها من العوامل المؤثرة في البناء التنظيمي الخاص به فوكالة BEA كغيرها من المنظمات تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف نذكر منها:

- **الأهداف المالية:** البنك كعون اقتصادي تجاري هدفه:

-تحقيق الربح وتحقيق معدل العائد على الاستثمار.

-المحافظة على نسبة معقولة من السيولة.

- **الأهداف الإنتاجية:**

-تحسين الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء وجمع الأموال وتوظيفها.

-تخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.

-تعدد الخدمات وتوفير وسائل الدفع.

- **الأهداف الاقتصادية:**

-ترقية الإنتاج الوطني وتسويق المنتوج الوطني.

-تسهيل وتمويل العمليات التجارية الخارجية من خلال منح قروض الاستيراد والتصدير.

-ترقية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.

-تقديم ضمانات لكل منن المستوردين والمصدرين بالداخل والخارج وتزويد الطرفين بالمعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

-منح قروض قصيرة الأجل والمتوسطة وطويل الأجل للقطاع الصناعي العام والخاص.

- **الأهداف الخاصة بالبقاء والاستمراروتجنب المخاطر:** وهي أهداف متعلقة بالنمو والاستقرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية.

- **الأهداف الاجتماعية:**

-تحقيق مستويات مرضية في الخدمات للأطراف المتعامل معها داخليا وخارجيا.

-تحقيق الرفاهية للمجتمع.

- **الفرع الثالث:بنك الجزائر الخارجي - وكالة عين تموشنت-**

- تسيير العلاقة التجارية مع الزبائن بطريقة ديناميكية.
- إنشاء، تحليل وإدارة ملفات القرض الممنوحة للأفراد وكذا المؤسسات.
- المعالجة الإدارية والمحاسبية للعمليات البنكية مع زبائن سواءً كانت بالعملية المحلية أوالأجنبية.
- إدارة حسابات التجار وكذا الأفراد.
- تسوية الشيكات.
- العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- العمليات المتعلقة بتحويل العملات.

ونشاط الوكالة مرهون إلى حد كبير بالدور الذي يلعبه المدير في التوفيق بين مختلف المصالح الموجودة في الوكالة باعتباره المسؤول عن تنظيم، تنشيط ومراقبة نشاطات الوكالة.

المطلب الثالث: هيكل ومهام كل مصلحة متواجدة في البنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت

- **الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر الخارجي -لوكالة عين تموشنت-**

لبنك الجزائر الخارجي هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين أطراف المكونة له و هذا ما يبرزه المخطط التالي:

الشكل رقم: (02-01) الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي (وكالة عين تموشنت)

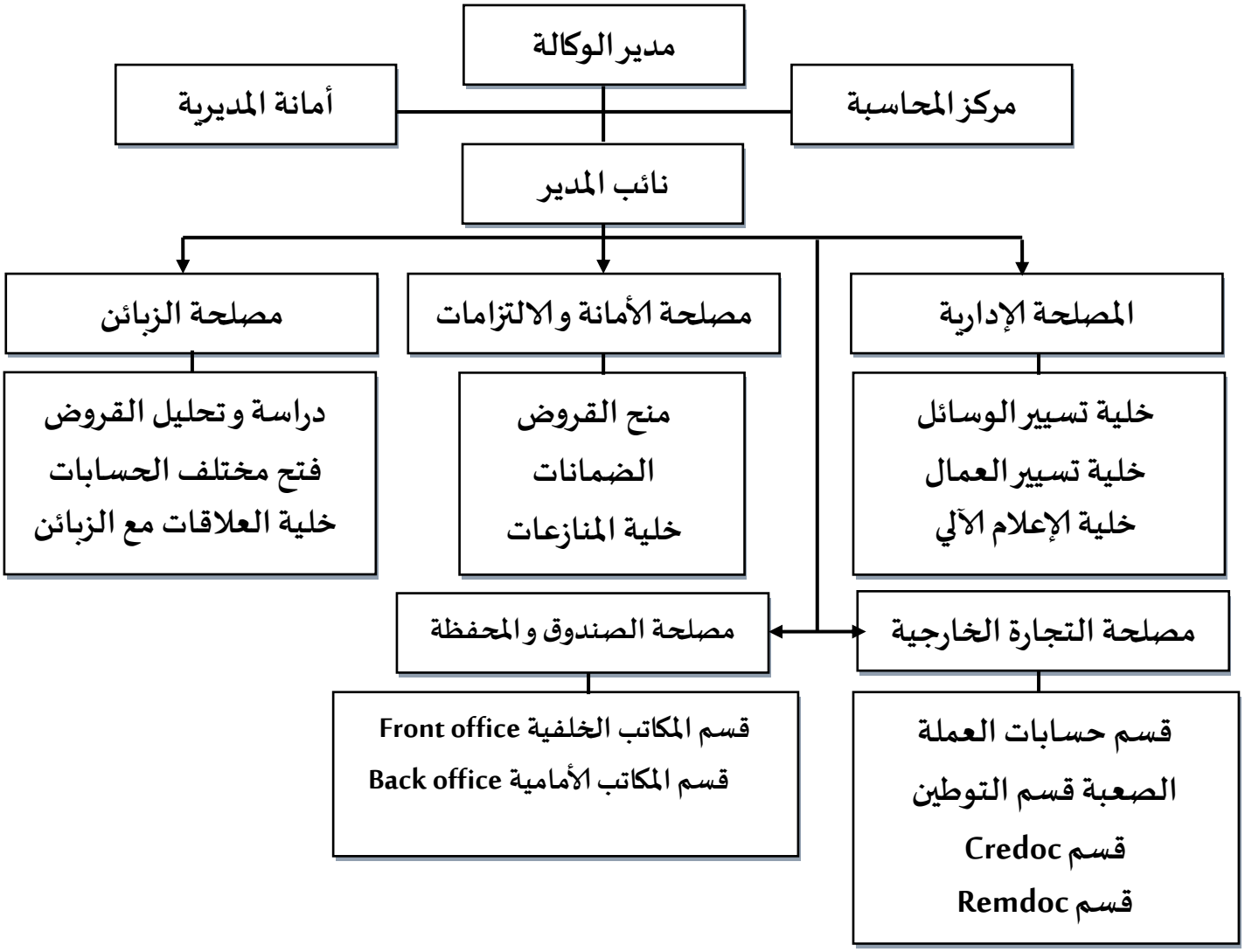

المصدر:من إعداد واعتمادا الطالبتين على وثائق داخلية خاصة ببنك الجزائر الخارجي -وكالة عين تموشنت-

- **عرض مهمة كل منصب:**

1. **المدير العام (المدير التنفيذي):** يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللّجنة ويتأكد من ملف القرض ويمضي عليه في حالة الموافقة.
2. **نائب المدير:** يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللّجنة نيابة عن المدير العام ويقوم بالمراقبة.
3. **أمانة المدير:** تعبر عن همزة وصل بين المدير العام والمصالح الأخرى، مهمتها استلام لبريد الوارد والصادر بالإضافة إلى الفاكس.
4. **مركز المحاسبة:** تمثل الركيزة الأساسية والقلب النابض للتسيير المالي للمؤسسة، حيث تتولى القيام بالجرد المحاسبي كل سنة، مراقبة حركة دخول وخروج الأموال، والتصريح عن رقم الأعمال.

- **الفرع الثاني: مهام مصالح البنك الجزائر الخارجي** –لوكالة عين تموشنت-

- **مصلحة الصندوق والمحفظة:** تقسم هذه المصلحة إلى مصالح أخرى فرعية هذه الأخيرة تتولى مهمة القيام بعمليات السحب والدفع، عمليات التحويلات لمصلحة حساب الزبائن، المقاصة والمحفظة.
- **مصلحة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بمجموعة من المهام الرئيسية لتطوير العلاقات مع الخارج، والتي تتنوع ما بين عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة، تقديم الاعتماد المستندي في عمليات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير)، التحصيلات بالعملة الصعبة.
- **مصلحة الزبائن:** تقوم هذه المصلحة بدراسة و تحليل القروض و فتح مختلف الحسابات و الاهتمام بتوجيه الزبائن و تمويلهم.
- **مصلحة الأمانة والالتزامات:** لها مكانة رئيسية في الوكالة حيث تهتم خلية الدراسة والتحليل بتسجيل ملف القرض وتحليل الأخطار الناجمة عن القروض المطلوبة، ثم تقوم مصلحة الالتزامات بمتابعة القرض بعد الموافقة عليه، إلى جانب خلية المنازعات التي تتولى

تمثيل المؤسسة لدى المصالح القضائية والقانونية والفصل في المنازعات الجماعية والفردية بين العمال والإدارة، أو العمال والإدارة، أو العمال فيما بينهم واتخاذ الإجراءات المناسبة.

ويقوم البنك بمنح تشكيلة واسعة من القروض من خلال فريق عمل مؤهل ومكلف بتوجيه زبائنه وتمويلهم.

- **المصلحة الإدارية:** تهتم بتسيير كل ما يتعلق بالوسائل و العمال و الإعلام الآلي.

و من هنا نستخلص أن البنك المركزي يوجه قرارات أو تعليمات للبنوك الجهوية و يقوم هذا الأخير أيضا بإرسالها إلى مدير الوكالة، و الذي يقوم باجتماع مع رؤساء المصالح من أجل التقيد و العمل بتلك المعلومات.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لبنك الجزائري الخارجي BEA وكالة عين تموشنت.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تشمل الإجراءات المنهجية للدراسة على مجموعة من العناصر أهمها: تحديد مجال الدراسة أدوات جمع البيانات، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، بيانات الاستمارة، تطبيق البرنامج الإحصائي SPSS version 25 لتحليل البيانات وسنتطرق إليها في مايلي:

أولا :مجالات الدراسة و أدوات جمع البيانات

1. مجالات الدراسة:

بدأت الدراسة الميدانية بتاريخ 20 مارس2023 و استمرت إلى مدى 30 يوم حيث تم من خلالها جمع القدر الكافي من البيانات م المعلومات الضرورية التي تبنى عليها الدراسة وكذلك إعداد نموذج للاستبيان و ضبطه وتحكيمه من طرف الأساتذة وبعض العمال بالبنك ثم توزيعه على أفراد العينة وبعدما تم استرجاع الاستبيان انتقلنا إلى مرحلة تحليل النتائج.

أ. طريقة جمع البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من البيانات :

- **البيانات الأولية:** من خلال البحث في الجانب الميداني بتوزيع الاستبيان لتجميع المعلومات الميدانية اللازمة لموضوع البحث، ومن تم تفريغها وتحليلها في البرنامج الإحصائي spss و استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
- **البيانات الثانوية:** تمت مراجعة المذكرات المتعلقة بموضوع قيد الدراسات السابقة.

2. أدوات جمع البيانات:

يعتبر الاستبيان من بين أهم الأدوات المستعملة في الدراسة باعتباره وسيلة للكشف عن أراء العمال و المعرفة السابقة لهم و جمع المعلومات بغرض تحليلها و الوصول إلى نتائج حيث وجه الاستبيان للموظفين فقط، زيادة على ذلك قمنا ببعض المقابلات مع رؤساء الأقسام و الإطارات على مستوى البنك بغية الاستفسار عن مدى معرفة نظام الرقابة الداخلية و حقيقة تطبيقها في البنوك الجزائرية و بالأخص بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة عين تموشنت كذلك قمنا بتحضير ملخص يعرف بالدراسة المراد إنجازها ومختلف متغيرات و عناصر الدراسة.

ثانيا: مجتمع، عينة الدراسة وحدود الدراسة

1.مجتمع الدراسة: يشتمل مجتمع دراستنا على جميع موظفي بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة عين تموشنت و المقدر ب65 موظف لسنة 2023.

2. عينة الدراسة: اختير العينة المقصودة حيث وزعت الاستمارات على كافة موظفين بنك الجزائر الخارجي BEA عين تموشنت و بلغ عددها 65 وكان عدد الاستمارات المسترجعة و الصالحة التي تم إخضاعها للدراسة ب 60 يعني أن الدراسة وفق التوزيع الطبيعي أي أنها مناسبة للدراسة.

3. حدود الدراسة:

* الحدود المكانية: بنك الجزائر الخارجي BEA عين تموشنت.

* الحدود الزمنية: امتدت فترة التربص من 20مارس 2023 إلى 20 أفريل2023

4. متغيرات الدراسة:

* المتغير المستقل: نظام الرقابة الداخلية.

* المتغير التابع: المخاطر الائتمانية.

المطلب الثاني: دراسة بيانات الاستبيان و ثباته

الفرع الأول: بيانات الاستبيان

قمنا بجمع البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم استبيان (أنظر الملحق) تكون من المعلومات الشخصية و 14 سؤال مغلق. شمل الاستبيان على محورين وهذا لغرض الإحاطة بجميع جوانب موضوع الدراسة و الإجابة على الفرضيات المطروحة وكانت محاور الدراسة على النحو التالي:

- المحور الأول: نظام الرقابة الداخلية
- المحور الثاني: المخاطر الائتمانية

وقد تم استخدام مقياس ليكارث (Likert) الخماسي، باعتباره أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء نظراً لسهولة فهمه و توازن درجاته، حيث يترجم خمسة احتمالات للإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال الاستبيا ن و المتمثلة في (غير موافق بشدة، غير موافق،محايد،موافق،موافق بشدة) و على المجيب على الأسئلة وضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة التي يختارها، حيث أن الاختيار غير موافق بشدة يعني درجة(1) ، غير موافق درجتان (2) ، محايد(3) ثلاثة درجات، موافق (4) أربع درجات ، أخيراً موافق بشدة خمسة درجات (5).

الجدول رقم(02-01): درجات سلم ليلكرث الخماسي

التصنيف	غير مو افق بشدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر:محمد خير أبو زيد، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجة (أس بي أس أس) ، دار الصفاء، الأردن، 2005، ص:22.

- **الفرع الثاني:صدق الاستبيان**

أولا: الصدق الظاهري

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين (أنظر الملحق)، بغية التأكد من مدى تطابقه مع الدراسة، حيث تم الاستفادة من ملاحظاتهم و توجيهاتهم فيما يخص كل من شكل،محتوى و مدى تناسق عبارات الاستبيان و ترابط محاوره والتي أخذت بعين الاعتبار في إطار تصحيحي يتماشى وما تم الإشارة، بالإضافة إلى عرضه على عينة من موظفين بنك الجزائر الخارجي BEAوكالة عين تموشنت من أجل التأكد من محتوى الاستبيان ووضوح عباراته.

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان

بغية التحقق من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان تم حساب معاملات الارتباط سبيرمان (Spearman) لكل عبارة من محورها عند مستوى الدلالة 0.05.

1. **الاتساق الداخلي لعبارات المحورالأول"نظام الرقابة الداخلية"**

الجدول رقم (02-02): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحورالأول " نظام الرقابة الداخلية"

العبارة	معامل Spearman	القيمة الاحتمالية sig
01	0.484**	0.000
02	0.484**	0.000
03	0.503**	0.000
04	0.503**	0.000
05	0.594**	0.000
06	0.530**	0.000
07	0.594**	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات SPSS. **: مستوى دلالة 0.01 *: مستوى الدلالة 0.05

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول" نظام الرقابة الداخلية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و0.05 وهذا يعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي لمعظم عبارات المحور الأول " نظام الرقابة الداخلية " مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.

2.الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني " المخاطر الائتمانية"

الجدول رقم (02-03): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني "المخاطر الائتمانية"

العبارة	معامل Spearman	القيمة الاحتمالية Sig
8	0.246	0.58
9	0.461**	0.000
10	0.549**	0.000
11	0.008	0.60
12	0.21	0.871
13	0.453**	0.000

14	0.060	0.650

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss. **: مستوى دلالة 0.01 *: مستوى دلالة 0.05

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني " مخاطر الائتمانية" دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05 ما عدا عبارات 14،12،11،08 التي ليس لها دلالة إحصائية و هذا مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي لكل عبارات المحور الثاني "مخاطر الائتمانية" مما يعكس درجة الصدق لما وضع قياسه.

الفرع الثالث: ثبات الاستبيان.

من خلال تطبيق برنامج spss تم إجراء اختبار الثبات لإجابات العينة المدروسة و تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (02-04): ثبات الاستبيان

البيان	عدد العبارات	قيمة معامل alpha cronbach
جميع محاورالاستبيان	14	61.10%

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات spss .

نموذج الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين، متغير مستقل و هو نظام الرقابة الداخلية والمتغير التابع هو المخاطر الائتمانية و يمكن تمثيل نموذج الدراسة بالمعادلة التالية:

$$(y) = f(x)$$

حيث أن:

مخاطر الائتمانية: (y) متغير تابع

نظام الرقابة الداخلية: (x)متغير مستقل

المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل نتائج الاستبيان من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي spssو اختبار الفرضيات بغية عرض نتائج الدراسة و الخروج في الأخير بمجموعة من التوصيات و الاقتراحات التي يستفيد منها بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة عين تموشنت.

- **الفرع الأول: دراسة و تحليل الاستبيان**

1. **المعلومات الشخصية:** والتي نبينها في الجداول و الأشكال التالية

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب "الجنس":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي:

الجدول رقم (02-05): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	32	%53.30
أنثى	28	%46.70
المجموع	60	100%

المصدر:من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج spss .

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (02-02) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

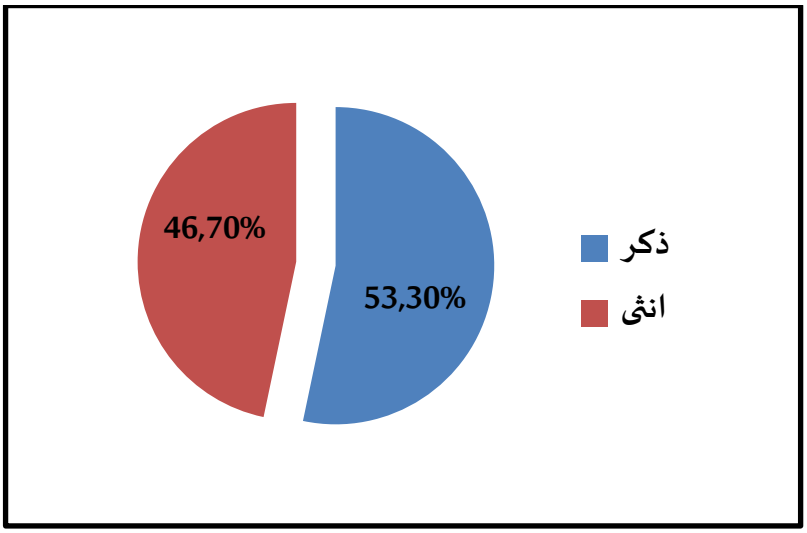

المصدر:من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج spss .

بالنسبة لنوع الجنس: نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه أن نسبة الذكور تمثل 53.30% في حين أن نسبة الإناث تمثل 46.70% وبتالي فإن نسبة ال ذكور أعلى من نسبة الإ ناث بمعدل 6.6 %.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب " العمر":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي.

الجدول رقم (02-06): توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30سنة	--	--
31-40 سنة	44	%73.3
41-50 سنة	12	%20.00
أكثر من 50 سنة	4	%6.70
المجموع	60	100%

المصدر:من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج spss .

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03):توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

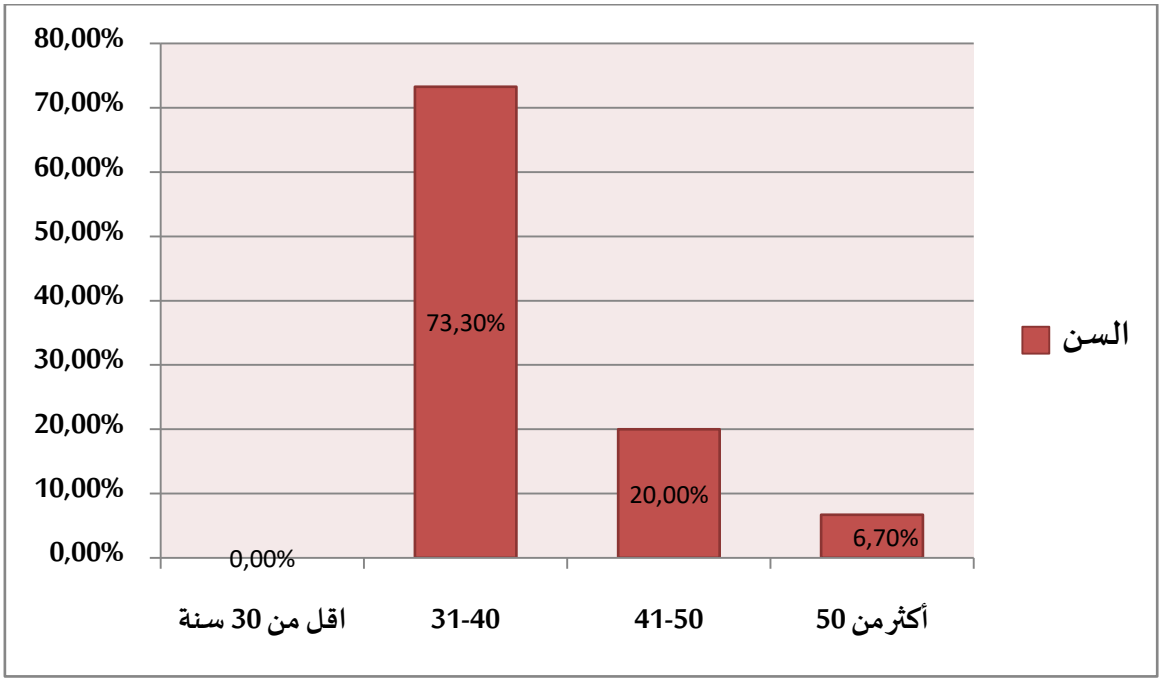

المصدر:من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج spss .

بالنسبة للعمر: نجد من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن فئة الأعمار من 31-40 سنة تمثل أعلى نسبة بمعدل 73.3 % تليها فئة الأعمار من 41-50 سنة و التي تمثل نسبة 20 %ثم فئة أكثر من 50 سنة بنسبة 6.7% و اخيرا الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 0 % نلاحظ من خلال المعطيات أن البنك يعتمد بدرجة كبيرة على الفئات العمرية الشبانية و هذا لغر ض الاستفادة من خبرتهم و رصيدهم العلمي و أن طبيعة عمل البنك تتطلب الحذر و السلاسة في الأداء.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب "المستوى العلمي:"

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي:

الجدول رقم(02-07): توزيع العينة حسب المستوى العلمي.

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	07	%11.67
ماستر	17	%28.33
ماجيستر	14	%23.33
دكتوراه	10	16.67%
شهادة أخرى	12	%20.00
المجموع	60	100%

المصدر:من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج spss .

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-04): توزيع العينة حسب المستوى العلمي

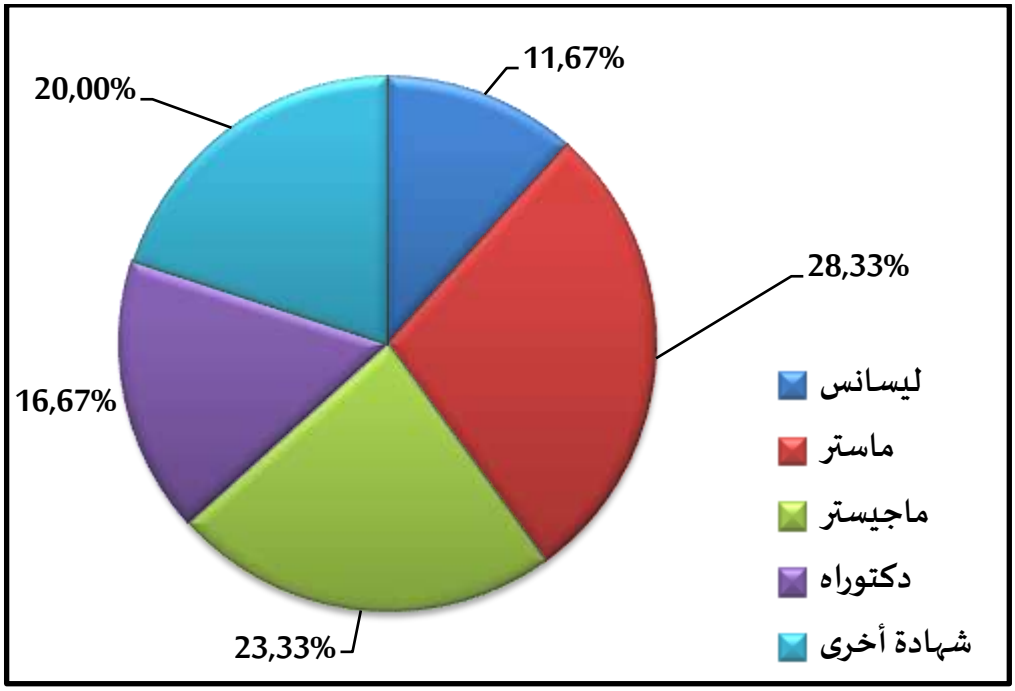

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج spss .

بالنسبة للمستوى العلمي: نلاحظ بأن العمال الحاصلين على شهادة ماستر يحتلون النسبة العليا المقدرة ب28.33% تم تليها شهادة الماجيستر بنسبة 23.33% تليها شهادات أخرى بنسبة 20% تليها شهادة دكتوراه بنسبة 16.67% و أخيرا شهادة الليسانس بنسبة 11.67%و هذا يدل على أن البنك يقوم بتوظيف و بنسبة عالية خريجي الجامعات و ذوي الكفاءات العلمية.

خامسا: توزيع العينة حسب "عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي :"

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي.

الجدول رقم (02-08): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 05 سنوات	26	43.40%
من 60 إلى 15 سنوات	14	23.30%
أكثر من 15 سنة	20	33.30%
المجموع	**60**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج spss .

الشكل رقم (02-05): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

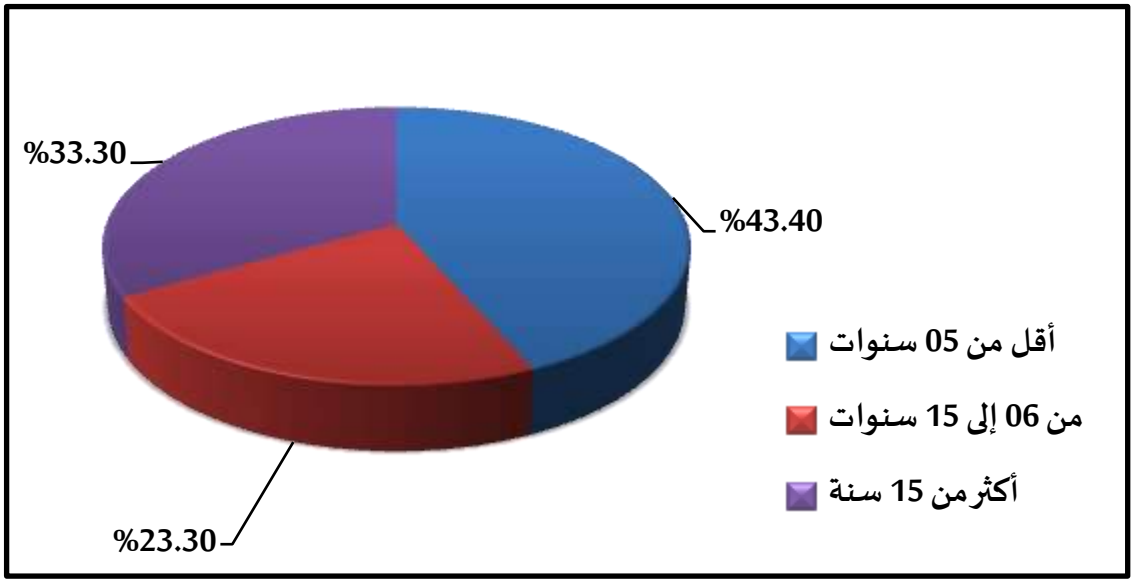

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج spss .

بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي: نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن أعلى نسبة خبرة احتلها الذين خبرتهم أقل من 05 سنوات و التي تمثل 43.40- % ثم تليها الفئة ذات سنوات الخبرة من 06 إلى 15 سنة بنسبة 33.30% و أخيرا تحتل الفئة ذات سنوات الخبرة الأكثر من 15 سنة بنسبة 23.30% .

- **عرض وتحليل نتائج الاستبيان:**

تظهر الجداول بالأسفل كل من التوزيع التكراري، الانحراف المعياري، الوسط الحسابي ودرجة الاستجابة للمحورين كل لوحده التي تم التوصل إليها من خلال المدى و هو عبارة عن الفرق بين القيمة الأكبر و الأصغر المعطاة لخيارات مقياس الاستمارة، وباعتبار أننا اعتمدنا على مقياس ليكارث الخماسي و الذي يحتوي على خمسة درجات من 1-5 فقيمة المدى هي (5-1=4) و التي يتم قسمتها على خلايا المقياس(5/4=0.8)، بحيث تضاف هذه القيمة للقيم المعطاة لكل خيار وبالتالي كلما كان الوسط الحسابي محصور في المجال (1-1.80) فهذا يدل على أن درجة الاستجابة منخفضة جدا، أما إذا كان محصور في المجال (1.80-2.60) فنقول أن درجة الاستجابة منخفضة، يليه المجال (2.60-3.40) درجة الاستجابة تكون متوسطة، ثم المجال (3.40-4.20) الذي تكون فيه درجة الاستجابة مرتفعة، أما بالنسبة للمجال (4.20-5) فإن درجة الاستجابة فيه تعتبر مرتفعة جداً و أن المتوسط المعياري يساوي (3).

يوضح الجدول التالي توزيع الدرجات حسب سلم ليكارث الخماسي

الجدول رقم(02-09): توزيع درجات الاستجابة حسب سلم ليلكرث

1.80-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20
منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

المصدر:سلم ليكارث الخماسي.

- ✓ إذا كانت متوسطات الإجابة أقل من 3:يعني أن ميل المستجوبين إلى رفض محتوى العبارة
- ✓ إذا كانت متوسطات الإجابة أكثر من 3:يعني أن ميل المستجوبين إلى قبول محتوى العبارة.

المحورالأول: "نظام الرقابة الداخلية"

الجدول رقم (02-10): تحليل عبارات المحورالأول "نظام الرقابة الداخلية"

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
01	1	0	1	21	37	4.55	0.699	1	مرتفعة جدا
	17%	0%	%17	35%	61.7%				
02	1	0	1	21	37	4.55	0.699	1	مرتفعة جدا
	17%	0%	17%	35%	61.7%				
03	0	0	3	55	2	3.98	0.291	3	مرتفعة
	0%	0%	5%	91.7%	3.3%				
04	0	0	3	55	2	3.98	0.291	3	مرتفعة
	0%	0%	5%	91.7%	3.3%				
05	0	2	7	45	6	3.92	591.0	6	مرتفعة
	0%	3.3%	11.7%	75%	10%				
06	0	3	0	52	5	3.98	0.537	3	مرتفعة
	0%	5%	0%	86.7%	8.3%				
07	0	2	7	45	6	3.92	0591	6	مرتفعة
	0%	3.3%	11.7%	75%	10%				
مجموع عبارات الحور الأول						4.06	0.140		مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج spss .

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي قد بلغ 4.06 بأهمية نسبية مرتفعة، وبانحراف معياري قدر بـ 0.140

وقد كانت نتائج استجابات أفراد العينة كلها مرتفعة فهي تمثل نظام الرقابة الداخلية وبعد تحليل نتائج استجابات أفراد العينة،يتبين أن قيم المتوسط الحسابي لهذه لعبارات تراوحت قيمها ما بين: 3.92 و 4.55 بأهمية نسبية مرتفعة، وبـالانحراف معياري مابين 0.291و 0.699 ، وهذا يدل على أن استجابات أفراد العينة في البنك تميل إلى قبول محتوى العبارات الدالة لمحور نظام الرقابة الداخلية فالإدارة تقوم بإدراج هذا البعد في العمليات البنكية .

المحور الثاني: المخاطر الائتمانية

الجدول رقم (02-11): تحليل عبارات المحور الثاني "المخاطر الائتمانية"

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
08	0	0	1	28	31	4.50	0.537	1	مرتفعة جدا
	%0	0%	1.7%	46.7%	51.7%				
09	0	2	8	46	4	3.87	0.566	6	مرتفعة
	0%	3.3%	13.3%	76.7%	6.7%				
10	0	0	10	40	10	4.00	0.582	4	مرتفعة
	0%	0%	16.7%	66.7%	16.7%				
11	0	0	23	34	3	3.67	0.572	7	مرتفعة

	0%	0%	38.3%	56.7%	5.0%				
12	0	2	6	31	21	4.18	0.748	3	مرتفعة
	0%	3.3%	10%	51.7%	35%				
13	0	2	6	43	9	3.98	0.624	5	مرتفعة
	0%	3.3%	10%	71.7%	15%				
14	0	2	4	32	22	4.23	0.722	2	مرتفعة جدا
	0%	3.3%	6.67%	53.3%	%36.74				
مجموع عبارات الحور الثاني						4.05	0.174		مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي قد بلغ 4.05 بأهمية نسبية مرتفعة، وبانحراف معياري قدر بـ 0.174

وقد كانت نتائج استجابات أفراد العينة كلها مرتفعة فهي تمثل المخاطر الائتمانية وبعد تحليل نتائج استجابات أفراد العينة،يتبين أن قيم المتوسط الحسابي لهذه لعبارات تراوحت قيمها ما بين:3.67 و 4.50 بأهمية نسبية مرتفعة، وبانحراف معياري مابين 0.537و 0.722 ، وهذا يدل على أن استجابات أفراد العينة في البنك تميل إلى قبول محتوى العبارات الدالة لمحور المخاطر الائتمانية فالإدارة تقوم بإدراج هذا البعد في العمليات البنكية.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات الإحصائية

1. دراسة التوزيع:

من خلال العينة ($60 \leq N=60$) إذن يمكن اعتبار أن التوزيع المتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي و منه يمكن إجراء الاختبارات التالية:

اختبار الفرضية:

لمعرفة أثر نظام الرقابة الداخلية غي بنك الجزائر الخارجي BEAوكالة عين تموشنت ، تم اختبار الفرضية التالية من خلال قبول أو رفض إحدى الفرضيتين المساعدتين الآتيتين:

H0:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على المخاطر الائتمانية في بنك الجزائر الخارجي BEA عين تموشنت عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على المخاطر الائتمانية في بنك الجزائر الخارجيBEA عين تموشنت عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

للإجابة على الفرضيات نستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط للتحقق من التأثير:

$$Y = a0 + a1\ X1 + \mu$$

حيث:

Y: المتغير التابع (المخاطر الائتمانية).

X1:المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية).

a0: الثابتة و تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

a1: معامل الانحدار للمتغير المستقل

μ:الخطأ العشوائي

الجدول رقم (02-12): نتائج معامل الارتباط و اختبار فيشر للمعنوية الكلية لنموذج الانحدار للفرضية

قيمة الارتباط	معامل التحديد R^2	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
0.229[a]	0.053	بين المجموعات	0.094	0.094	1	3.220	0.078[b]
		داخل المجموعات	1.695	0.029	58		
		المجموع	1.789		59		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط و التي تقيس درجة الارتباط بين المتغير التابع مخاطر الائتمانية و المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية ، تشير R إلى ضعف الارتباط بين المتغيرين والتي تساوي 22.9% و هي درجة ارتباط تحت متوسطة ، كما أن معاملا لتحديد R2 تشير إلى أن المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية يفسر 5.3% من التباين الحاصل في المتغير التابع للمخاطر الائتمانية.

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى أن مستوى الدلالة Sig 0.078 b اكبر من 0.05 وعليه نقول أن ليس هناك دلالة معنوية كلية للنموذج .

الجدول رقم (02-13): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لدور نظام الرقابة الداخلية في الكشف عن المخاطر الائتمانية.

المتغير التابع	النموذج	معاملات المعادلة	معامل Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
المخاطر الائتمانية	الجزء الثابت	2.893		4.483	0.000
	نظام الرقابة الداخلية	0.285	0.229	1.794	0.078

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه أن نتائج نموذج الانحدار إيجابية من خلال معاملات المعادلة و الذي يعني وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين المخاطر الائتمانية و نظام الرقابة الداخلية حيث بلغ معامل الانحدار لنظام الرقابة الداخلية 0.285 الذي يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0.285 من المتغير التابع المخاطر الائتمانية.

لثلنت قيمة t المحسوبة تساوي 1.794 و هي اقل من t المجدولة 1.96 و كما بلغت القيمة الاحتمالية Sig0.078 و هي أكبر من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على أن المخاطر الائتمانية هو متغير غير مفسر لنظام الرقابة الداخلية و بالتالي نقول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على المخاطر الائتمانية في بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت مما يعني قيول الفرضية العدمية **H0** و رفض الفرضية البديلة **H1** و المتمثلة فيما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على المخاطر الائتمانية في بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة عين تموشنت عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

والمعادلة التالية توضح العلاقة بين متغير المخاطر الائتمانية ونظام الرقابة الداخلية:

$$Y=2.893+0.285X1$$

خـلاصـــة الفصل الثاني:

في ضوء القناعة بأهمية و جود نظام مالي كفء لضمان استقرار و سلامة النظام البنكي، يبدل بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة عين تموشنت جهود معتبرة فيما يخص نظام الرقابة الداخلية للبنك بغرض الكشف أو التقليل من حجم المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك.

ومن خلال هذا الفصل تم مناقشة الجانب التطبيقي لغرض الإلمام بجميع عناصر الدراسة وتطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري على الواقع العملي و هذا من خلال إسقاط الدراسة المتمثلة في تطبيق نظام الرقابة الداخلية و دورها في الكشف أو التقليل من حجم المخاطر الائتمانية ففي بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة عين تموشنت و كذا للإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات سابقة الذكر.

الخاتمة العامة

لقد هدفت هذه الدراسة إلى دورنظام الرقابة الداخلية في الكشف و التقليل من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، فنظام الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات و المقاييس التي تتبعها الإدارة البنكية بغية فحص و مقارنة الأداء الفعلي مع الخطة الموضوعة ، وبذلك يسمح للإدارة البنكية بمعرفة الفروقا ت و أسباب الانحر افات وعدم تو افق الخطة مع العمل الفعلي ليتم بعد ذلك جمع و شمل جميع المخاطر التي التي من الممكن أن تحدث و كذلك معرفة طرق إدارتها و كيفية معالجتها هذا راجع لنظام الرقابة الداخلية فهي من أهم العوامل المساعدة على نجاح البنك و ضمان استمراره في السوق المصرفي، فقد أشرنا في دراستنا هاته إلى تعريف نظام الرقابة الداخلية ، أنواعها،مقومات و مكوناتها كما تعرفنا أيضا على المخاطر الائتمانية،أنواعها ، وكذا طريقة إدارتها في البنوك التجارية.

من خلال الجانب النظري توصلنا إلى النتائج التالية:

_ لا يقتصر نظام الرقابة الداخلية كمفهوم فقط و إنما أصبح من أهم الأنظمة الأساسية المتواجدة في البنوك.

_أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحسين نوعية التقارير المالية ورفع كفاءة التشغيل و تقليل الجهد و التكلفة.

_ لدى نظام الرقابة الداخلية دورفعال و مهم في تقييم الأداء الملي للبنوك و هذا من خلال الالتزام بالقو انين و التوصيات الخاصة بهذه الأخيرة.

_ فعالية نظام الرقابة الداخلية يقلل من الخطر الائتماني، و هذا لتوفره على نظام سليم و كفؤ يستند على معلومات دقيقة وصحيحة ليساعد البنك الوقوف على الوضعية الصحيحة.

_المخاطر الائتمانية تعتبر من أصعب المخاطر المصرفية، لذلك جاء اعتماد البنوك على أسس إدارة مخاطر الائتمان

_ المتابعة و المراجعة الدورية قبل و بعد عملية منح القروض ، باعتماد على مبادئ الإقراض الجيد لتفادي معظم المشاكل التي تواجه البنك و التي تنعكس سلبا على أداء البنوك التجارية.

_ وجود إدارة مخاطر فعالة وجيدة من عوامل استقرار البنك.

_ أهمية التعرف و البحث عن أنواع المخاطر خاصة المتعلقة بحيز منح القروض مثلما ذكرنا.

النتائج:

بعد إجراء التحليل المطلوب، إضافة إلى ما تم عرضه و دراسته في الجانب النظري تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لا توجد علاقة ارتباط قوية بين نظام الرقابة الداخلية و المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، كما وضح التحليل .
- للرقابة دور قوي وفعال يساعد على اكتشاف الثغرات و تحليل الانحر افات و تصحيحها وقت حدوثها وبالتالي يساعد على الحد من المخاطر الائتمانية.
- المر اقبة المستمرة و التأكد التام من قيام عملية منح القرض بالشكل الصحيح و السليم تقلل من نسبة الخطر الائتماني و احتمالية الوقوع فيه.
- إن التقييم المستمر لسياسة البنك الائتمانية ورقابة تطبيقاتها المتعلقة بإجراءات منح الائتمان والتي تستند على أسس وقواعد سليمة تعتبر معيارا ناجح يعكس القرار الرشيد الخال من المخاطر.
- إن اتخاذ القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات المالية المقدمة من قبل الزبون فيجب التحقق من صدق هذه المعلومات و سلامة ودقة التحليلات المالية لتدفقاته النقدية قبل البدء بالدراسة التحليلية.

اختبار الفرضيات:

1)الفرضية الأولى والتي مفادها أن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من إجراءات مدروسة وضعت لتقييد وكبح المخاطر الناجمة عن العمليات المصرفية المختلفة في البنوك، أما أنواع نظام الرقابي الداخلي فهي محاسبية،إدارية هي فرضية صحيحة فنظام الرقابة الداخلية بالمفهوم الاقتصادي هي مجموعة من الإجراءات و النظم التي تساعد في الكشف عن أي انحرافات في المجال البنكي .

2) الفرضية الثانية والتي مفادها هل يوجد مكونات ومقومات لنظام الرقابة الداخلية ،نعم يوجد لدى نظام الرقابة الداخلية مكونات ومقومات عديدة بحيث هاتين الأخيرتين هما من تحدد نطاق خدمة نظام البنك وتركيباته، والركائز والنقط التي يبنى عليها لمواجهة الخطر هي فرضية صحيحة و هذا ما توصلنا إليه من خلال المبحث الأول من المذكرة.

3) الفرضية الثالثة والتي مفادها دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض، يتم قبول الفرضية حيث تولى البنوك أهمية كبيرة في تقييم مخاطر القروض وبالتالي تحقيق أهداف البنك وتنفيذ إستراتيجيته .

4) الفرضية الرابعة والتي مفادها هل يوجد إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك ، يتم قبول هذه الفرضية يوجد إدارة المخاطر الائتمانية فهي ما يعول عليه نظام الرقابة الداخلية في التقصي والتحكم بالمخاطر الائتمانية

5) الفرضية الخامسة والتي مفادها هل يوجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمخاطر الائتمانية نعم يوجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمخاطر الائتمانية

هذه الفرضية صحيحة بحيث كلما اتبع البنك نظام الرقابة الداخلية بشكل صحيح و سليم كلما ساعد بشكل كبير في الكشف عن المخاطر الائتمانية .

آفاق الدراسة

لا شك أنه رغم الجهود المبذولة في إتمام هذه المذكرة، فإن هذه الأخيرة لا تخلو من النقائص بسبب عدم القدرة على تناول كل شيء بالتفصيل،بالإضافة إلى قلة المراجع خاصة الكتب، إلا أنه يمكن أن تكون إشكالية نذكر منها:

_دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف عن المخاطر الائتمانية.

_إمكانية التقليل من المخاطر الائتمانية من خلال نظم المعلومات الخاصة بالرقابة الداخلية في البنوك التجارية .

_كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية.

قائمة المراجع

FANDI, L. (2020). الرقابة الداخلية على البنوك التجارية. *MODERN ECONOMY* .

jokipii, A. (2009). محددات وعواقب الرقابة الداخلية في الشركات *Management end Governance* .

Mjuguima Mulichigin, G., & Atheru, g. (2019). الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنوك التجارية. *INTERNATIONAL JOURNAL OF FINANCE AND ACCONTING* .

MOUFFAK, N.-E. (2021). إدارة مخاطر الائتمان من قبل البنوك التجارية في الجزائر *THE NEW ECONOMY* .

أبو بكر ,ع .أ & .,السيفو ,و .إ .(2016) .إدارة الخطر والتأمين .*دكتور* .49 ,الأردن :جامعة الزيتونة.

أوسعيد ,ن & .,بلقاضي ,ب .(2022) .دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني .*مجلة الابحات اقتصادية وإدارية* .353 ,

بوطورة ,ف .(2015) .علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة .*مجلة الدفاتر الاقتصادية* .121 - 120 ,

حاج دحو ,ع .(2018, DEC 01). *dspace.univ-adrar.edu.dz*. Récupéré sur https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/handle/123456789/374: https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/handle/123456789/374

حورية قبايلي. (2014). إدارة المخاطر الائتمانية. *مجلة الدفاتر الاقتصادية* ، 155 - 156.

زهرة لعروسي قرين. (18 فيفري, 2017). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في إتخاد القرار الائتماني لدى البنوك التجارية . 50. المسيلة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير مذكرة دكتوراه .

ضياء الدين ,ح .خ .(2015) .قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية الدرجة في بورصة فلسطين .*فلسطين* .غزة ,غزة :كلية العلوم الاقتصادية رسالة ماجستير.

عامر حاج دحو. (01 ديسمبر, 2018). التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة. أدرار، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه.

عروسي قرين ,ز & .,بوقرة ,ر .(s.d.) .دور أدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية .*مجلة حقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية* .299 ,-

علي أحمد ,و .(2010) .دور نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة .كلية العلوم تجارية فرع محاسبة وتدقيق رسالة ماجستير.

فروانة ,ح .أ .(2017) .الرقابة الداخلية في البنوك التجارية .*إيليزا للبحوث والدراسات* ,من 78 إلى .80

فروانة ,ح .أ .(2019) .الرقابة الداخلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزة والبنك الإسلامي الفلسطني .*مجلة أفاق العلوم* .166 ,

لعروسي قرين ,ز, 2017) .فيفري .(18دور إدارة مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات الائتمانيةلدى البنوك التجارية .مسيلة :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مذكرة دكتوراه.

لويزة بهاز، حورية عجيلة، و صفية مصطفى. (2019). دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية JAEAS* ، 29.

محمد خاوي، و محاد عريوة. (2019). أثر فعالية الرقابة الداخلية على أداء في البنوك التجارية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ، 191.

مسعود صديقي. (22 - 23 أفريل, 2003). دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأدائ المحاسبي للمؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد. *أستاذ مساعد* ، 02. ورقلة، ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة .

مفتاح ,ص & .,معارفي ,ف, 2007) .أفريل .(18 - 16المخاطر الائتمانية .*أستاد محاظر وأستادة باحثة* .02 ,بسكرة ,بسكرة, الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والإدارية لجامعة الزيتونة بالاردن.

ميرة ,ع .(s.d.) .تحليل مساهمة الرقابة الداخلية في السيطرة على المخاطر المصرفية .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مذكرة ماجستيير.

هان ,ل & .,هو ,ه .(s.d.) .*alljournals.cn*. Récupéré sur http://www.alljournals.cn/view_abstract.aspx?pcid=4182BDE6AAE91C51&cid=506AA31FBC2BE834670B46884956D8C3&jid=CBF9C9F59841576BBDB3E30BA1575ECF&aid=A63C0DACF5D4AA93BDF1DD153A6CF6D8&yid=67289AFF6305E306&fbclid=IwAR3XCh3wtTy7XvI9T_gAcgBXgCymiHIaS7G_1Z8p3X3oa68: http://www.alljournals.cn/view_abstract.aspx?pcid=4182BDE6AAE91C51&cid=506AA31FBC2BE834670B46884956D8C3&jid=CBF9C9F59841576BBDB3E30BA1575ECF&aid=A63C0DACF5D4AA93BDF1DD153A6CF6D8&yid=67289AFF6305E306&fbclid=IwAR3XCh3wtTy7XvI9T_gAcgBXgCymiHIaS7G_1Z8p3X3oa68

يحي سعيدي، و سمراء جدي. (2016). اسهام نظام الرقابة الداخلية الفعال في إقتصار الوقت والجهد المبدولين في عملية المراجعة. *مجلة الدفاتر الاقتصادية* ، 94 - 95.

الملحق

استمارة الاستبيان:

السادة الموظفين بالبنك، السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

تقوم الطالبتان بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى قياس " دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف عن المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية " و ذلك في طور إعداد شهادة ماستر تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي" بحيث تمت الدراسة الميدانية في بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.

و عليه فإننا نرجو منكم التكرم بمساعدتنا و الإجابة على الأسئلة المطروحة و الفقرات المطروحة من خلال التعبير عن رأيكم بوضع علامة (x).

كما نعلمكم أن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي فقط و أن كل إجاباتكم ستحضى بالسرية التامة.

تقبلوا فائق التحية و الاحترام

إعداد الطالبتين: إشراف الأستاذة:

_ بلوفة بدرة. د. بوزيان الرحماني

_ بن عزيزة حليمة. هاجر

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1) الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2) العمر:

أقل من 30 سنة ☐ 31-40 سنة ☐

41-50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3) الدرجة العلمية:

ليسانس ☐ ماجيستر ☐

دكتوراه ☐ شهادات أخرى ☐

ماستر ☐

4) سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من5 إلى 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: نظام الرقابة الداخلية.

الرقم	العبـــــــــــــارت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يمتلك البنك إدارة و أنظمة لقياس المخاطر الائتمانية.					
02	نظام الرقابة الداخلية المنتهج فعال من طرف في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان.					
03	يوجد دراسات مستمرة تمكن البنك من التعرف على الخطر و نوعه ومدى تأثيره على البنك.					
04	يمتلك البنك نظام محاسبي دقيق و موثوق به يعكس صورة صادقة عنه.					
05	يضمن النظام الرقابي الداخلي للبنك نزاهة المعلومات المالية.					
06	جميع الإطارات الشاغلة بالبنك تلتزم بقوانين و اللوائح المعمول بها.					
07	يتم تطبيق القرارات و التوجيهات الصادرة عن المديرية العمة و مجلس إدارة بشكل فوري وكفؤ.					

المحور الثاني: المخاطر الائتمانية.

الرقم	العبـــــــــــــارت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
08	يوجد سياسة سليمة للإقراض داخل البنك.					
09	يتوفر نظام كفؤ وفعال للمعلومات الائتمانية.					
10	يوجد متابعة سليمة و إيجابية على المشاريع الائتمانية من جانب البنك.					
11	تتوفر مبادئ الإقراض الجيد في القرارات الائتمانية.					
12	يتم استخدام أساليب علمية في دراسة الجدوى للمشاريع المقترضة.					
13	إمكانية توفر المعلومات الصحيحة و الدقيقة في أي وقت بكل سهولة وسرعة.					
14	يوجد تقارير دورية تثبت حالة العملاء بما يخص بوضعيتهم المالية					

شكراً على حسن تعاونكم معنا.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة " **دورنظام الرقابة الداخلية في الكشف عن المخاطرالائتمانية**"، وذلك بتسليط الضوء على سعي البنوك لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وهذا بهدف الكشف و تقليل من المخاطر الائتمانية و ذلك بإتباع طرق و آليات الحديثة و المتنوعة لأنظمة الرقابة الداخلية .

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم الأنظمة و السياسات التي يتبعها البنك لاكتساب المعرفة والجودة في طرق الكشف عن المخاطر الائتمانية ومحاولة حصرها و تقليل الخسائر المحتملة و ذلك للحفاظ على استمرارية و بقاء البنك في السوق المصرفي و زيادة ربحية البنك.

Abstract:

This research aims to study "the role of the internal control system in detecting credit risks", by highlighting the efforts of banks to apply the internal control system, with the aim of detecting and reducing credit risks, by following modern and diverse methods and mechanisms of internal control systems.

The internal control system is considered one of the most important systems and policies that the bank follows to acquire knowledge and quality in methods of detecting credit risks and trying to limit them and reduce potential losses in order to maintain the continuity and survival of the bank in the banking market and increase the profitability of the bank.

Keywords: internal control system, credit risk, credit risk management.

تَمَتْ بِحَوْلِ اللهِ وَ قُوَتِه